مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الواحد والعشرون - العدد الثاني - (2019) 87 - 119
المعهد العربي للتخطيط

التحول نحو الوظائف الخضراء في الدول العربية في ظل تحديات البطالة ومتطلبات الاستدامة

نواف أبو شمالة*

ملخص

يمثل هدف خلق المزيد من فرص العمل أولوية لكافة دول العالم المتقدمة والصاعدة والنامية، وهو الأمر الذي تزيد حيويته في حالة الدول العربية، التي تواجه أساسا قصورا واضحا في أسواق العمل فيها، نتج عنه مخزون متراكم من العاطلين عن العمل خلال العقود السابقة. وقد فرضت متطلبات الاستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة عام 2015 مزيداً من الأبعاد الوجب مراعاتها عند التعامل مع ذلك الأمر في الدول العربية، وبخاصة ما يتعلق بالوظائف الخضراء والعمل اللائق والنمو المستدام القادر بدوره على خلق وظائف مستدامة. الأمر الذي يُلقي أعباء إضافية على عملية خلق الوظائف بشكل عام والخضراء منها بشكل خاص في الدول العربية. في هذا الإطار هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى قدرة وتوجهات الاقتصادات العربية للتحول صوب الأنشطة ومن ثم الوظائف الخضراء، من خلال تحليل خصائص البطالة في الدول العربية، وكذلك تقييم مدى مساندة هياكل الإنتاج والتصدير وتركيبة أسواق العمل فيها لخلق المزيد من الوظائف بشكل عام والخضراء منها القابل للاستدامة بشكل خاص. حيث أظهرت النتائج أن الدول العربية بشكل عام لازالت بعيدة عن استيفاء متطلبات تحول هياكل الإنتاج والوظائف صوب الاقتصاد الأخضر المراعي لأبعاد الاستدامة. وقد قدمت الدراسة عدد من المعالجات القادرة على تحقيق وتيسير إتمام هذا التحول وخلق المزيد من الوظائف الخضراء في الدول العربية، والتي تعتمد بشكل أساسي على مدى قدرة الدول العربية على تعديل أقطاب ومرتكزات نموها الاقتصادي صوب الأنشطة الاقتصادية الخضراء/منخفضة الكربون.

Shifting towards green jobs in Arab countries considering the challenges of unemployment and sustainability requirements

Nawaf Abou Shamala

Abstract

Job creation is a priority for all developed, emerging and developing countries, especially in Arab countries, which faces a clear shortage of job creation in their labor markets. This led to a considerable level of unemployment rate which is more than double the global average unemployment rate. Creating more green jobs as well as adhering to the Sustainable Development Goals– SDGS 2030, will impose additional burden on Arab economies, particularly achieving sustainable growth capable of creating sustainable jobs. The study aimed to determine the potential for Arab countries to shift towards creating green jobs and assessing their ability to succeed in achieve such shifting, by analyzing structure of production, exports, and labor markets in the Arab countries. The results showed that Arab countries in general are still far from meeting the requirements of shifting production structures and jobs towards a green based economy that considers the dimensions of sustainability. Nonetheless, the study found that there are many solutions that facilitate a fair shift towards creating green jobs, based on the ability of the Arab countries to modify the model of their economic growth.

* عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط. البريد الإلكتروني: nawaf@api.org.kw

أولاً: مقدمة

شهد العالم بمختلف أقاليمه ودوله المتقدمة والصاعدة والنامية زخما متزايداً في إدراك مخاطر استمرار تجاهل الأبعاد البيئية للأنماط التنموية، وهو الإدراك الذي يجد أصوله منذ سبعينيات القرن الماضي ، لاسيما العام 1972 الذي مثل توثيقا للعلاقة بين أنماط التنمية الاقتصادية والمخاطر البيئية من خلال مؤتمر عالمي للأمم المتحدة في ستوكهولم، وهو الجهد الذي تواصل برعاية الأمم المتحدة وصولا لتوقيع بروتوكول مونتريال 1987، ومن بعده قمة الأرض في ريو دي جانيرو 1992، ثم توقيع بروتوكول كيوتو عام 1997 ودخوله حيز التنفيذ عام 2005 والذي اشتمل على 28 مادة تعالج قضايا الانبعاثات والغازات الدفيئة وتضع التزامات محددة للدول الموقعة على البروتوكول حتى العام 2012، وقد مثل هذا البروتوكول خطة عمل دولية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (UNFCCC,2019)، وصولاً لاتفاقية باريس للمناخ 2015، بموادها الـــ 29 التي عالجت تلك القضايا بشكل أكثر تحديدا وتطورا، وقد تخلل ذلك مؤتمرات سنوية تحت رعاية الأمم المتحدة لتقريب وجهات النظر وتحقيق توازن بين مصالح الدول الأعضاء وصولا لاتفاقات ملزمة. (UN,2018). كما تم ترجمة هذا البعد بشكل مباشر ليتم تضمينه في أهداف التنمية المستدامة SDGs عام 2015 التي مثلت أجندة وبرنامج عمل للعالم للعام 2030. لتحقيق تنمية ذات طابع مستدام وقابل لتقاسم عوائده بعدالة بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.

ولعل الدول العربية هي أحد أهم الأقاليم في العالم التي تؤثر وتتأثر بذلك البعد، سواء على مستوى مساهمتها بنحو 35% من إنتاج النفط في العالم (EIA, 2019)، أو على مستوى طبيعة أنماط الاستهلاك والإنتاج ومن ثم هيكل الوظائف فيها، لاسيما وأن الدول العربية في المجمل تواجه مستويات عالية من البطالة تتجاوز في المتوسط ضعف المعدل العالمي (WDI,2019). وتشهد مفاوضات خفض الانبعاثات الكربونية التي ترعاها الأمم المتحدة مواقف غير مؤيدة من عدد من الدول العربية لاسيما النفطية، فيما يخص تخفيض معدلات الانبعاثات، مع وجود تأييد من جانب عدد أخر من الدول العربية فيما يتعلق بتلك التخفيضات لاسيما الدول العربية الناشطة في توجهها نحو مجالات إنتاج الطاقة المتجددة مثل المغرب (سياسات عربية، 2016).

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساندة أنماط وهياكل الإنتاج السائدة في الدول العربية حالياً لخلق فرص عمل خضراء، ترتبط بأنشطة وأعمال قادرة على الاستمرار بنجاح في الاقتصاد لفترة طويلة وتوفر فرص عمل مستقرة للباحثين عن عمل، فيما يطلق عليه أيضاً دعم عملية خلق الوظائف المستدامة sustainable jobs creation المتوافقة مع متطلبات الاستدامة لاسيما العمل اللائق. ومن ثم تقييم جهود الدول العربية في هذا المجال، وبما يتضمنه ذلك من رصد ما إذا كان التوجه نحو الاقتصاد الأخضر أو الأنشطة والوظائف الخضراء سيمثل أعباء إضافية على مستقبل خلق الوظائف في الدول العربية، أم سيكون بمثابة أفقا جديدا يوسع من إمكاناتها.

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفي للمتغيرات محل اهتمامها، مستخدمة في ذلك المنهج المقارن زمنياً وجغرافيا، وذلك وفق مقتضيات الدراسة، بما يسهم في تزويد الدول العربية بأداة عملية لتحديد مدى قربها أو بعدها عن تأسيس هياكل للإنتاج وللوظائف الخضراء ذات الطابع المستدام.

وفي هذا الإطار تركز الدراسة على عرض خصائص البطالة وتركيبة سوق العمل في الدول العربية، بما في ذلك الوظائف في القطاع غير الرسمي. وكذلك التقييم لهياكل الاقتصاد والإنتاج والتصدير والتشغيل في الدول العربية، ومدى مساندتها لأبعاد الاستدامة، على مستوى النمو والتنافسية والمراعاة للمعايير البيئية، بما يُمكن

في النهاية من استنباط إمكانات التوفيق بين تقليل معدلات البطالة والتحول نحو خلق المزيد من الوظائف الخضراء والمستدامة في المستقبل في الدول العربية، وبناء اقتصاديات عربية قائمة على هياكل إنتاج أكثر استدامة (اقتصادات أقل كربوناً)، وذلك ضمن استهداف لما يُعرف بخفض كلفة التحول نحو الاقتصاد الأخضر، مستعينة في ذلك بعدد من التطبيقات أو التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

ثانياً: الاقتصاد الأخضر: مسار استدامة التنمية

إن إدراك العالم لضرورة تضمين الأبعاد البيئية ضمن كافة استراتيجيات وخطط وبرامج وأنشطة التنمية لم ينبع من فراغ، بل تأسس على ما شهده الواقع الدولي من كوارث طبيعية في مختلف أرجائه، (زلازل، براكين، موجات تسونامي، فيضانات، أعاصير، حرائق غابات، انهيارات أرضية، موجات جفاف، انهيال الصخور أو الثلوج). والتي ارتبطت بالتغيرات المناخية التي تم التحذير من عواقبها بواسطة المتخصصين والخبراء والأمم المتحدة منذ عدة عقود، والتي أسفرت عن تدمير للثروات والموارد المادية والبشرية على حد سواء، وتسبب العديد منها في إزالة أنماط تنموية قائمة من الوجود لاسيما كارثة تسونامي – 2004. (UNISDR,2017). وهي الكوارث أو التهديدات التي ستشتد وتيرتها حال عدم مضاعفة الجهد العالمي لمواجهتها. وذلك ضمن شراكة دولية بين الدول المتقدمة والنامية، بما فيها الدول العربية، ضمن إطار شراكة حقيقية تتقاسم الأعباء والتكاليف المرتبطة بإعادة توجيه الاقتصاديات نحو الاقتصاد الأخضر، وتبني وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية لإعادة تشكيل القطاعات والأنشطة الاقتصادية والمرافق الأساسية والإنتاجية لتحقق عائدات أعلى على الاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وكذلك تحقق خفضاً جوهرياً في معدل الانبعاثات وبأقل قدر من الهدر للموارد وكذلك بأقل قدر من النفايات المترتبة على عمليات الإنتاج أو الاستهلاك.

وقد توافق الباحثون على أن أهم المزايا المتوقعة للتوجه والانخراط العالمي في أنشطة الاقتصاد الأخضر ومن ثم خلق وظائف خضراء، ارتباطه أساساً بمفهوم حماية واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، إضافة لعوائده التنموية من خلال تحفيزه لأجهزة الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص لتعزيز وتوجيه الاستثمارات لتدعيم الابعاد البيئية. ليحقق بذلك نتائج متكاملة تجمع ما بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. (UNEP: 2012).

وقد شهد العالم عمليات واسعة ومتنامية من تأطير أو مأسسة التوجهات الخاصة بالاقتصاد الأخضر، وبلورة خيارات السياسة العامة وكذلك أفضل الممارسات الخاصة به، إضافة لتطوير دائم لآليات الدعم التقني والتمويلي للدول في مجالاته، مثل "الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (PAGE)"، "ومنتدى المعرفة حول النمو الأخضر (GGKP)"، "والمبادرة العالمية حول الممارسات المثلى في مجال النمو الأخضر (GGBP)"، "والشراكة العالمية حول إستراتيجية للتنمية قليلة الانبعاثات"، "ومعهد النمو الأخضر العالمي" والمنظمات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وغيرهم، هذا بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف وصناديق التمويل التي يمكن أن تدعم التخطيط للاقتصاد الأخضر في كافة دول العالم بما فيه الدول العربية.

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض أن التحول صوب الاقتصاد الأخضر هو بمثابة عبء إضافي على المسار التنموي للدول العربية، التي ارتبطت أنماط النمو فيها سواء للإنتاج أو الاستهلاك – وإن كان بمعدلات متفاوتة – بعدم مراعاة الاشتراطات والمعايير المتوائمة ومتطلبات الاقتصاد الأخضر، وذلك على مستوى التشريعات

والقوانيين، وأيضا على مستوى الخطط والسياسات والأنشطة المنفذة، هذا إضافة للتحديات الأخرى المرتبطة بقيود الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومتطلبات التنافسية الدولية، والاضطرابات السياسية والاستحقاقات الاجتماعية التي تواجهها العديد من الدول العربية. إلا أن البعض يرى إن مثل هذا التحول قد يمثل أفقاً واسعاً ليس فقط للنمو الاقتصادي، والقدرات الإنتاجية والتصديرية لتلك الدول، بل وللنمو التشغيلي المستدام، وذلك في حال التمكن من الربط بين عمليات التحول الاقتصادي صوب الاقتصاد الأخضر، وتنمية الطلب على الوظائف الخضراء، لتصبح بذلك أكثر استدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (ILO, UNEP &others: 2008).

ثالثاً: واقع وهيكل وخصائص البطالة وقصور استدامة التشغيل في الدول العربية

تشير البيانات إلى تنامي واضح في أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية والذي ارتفع من حوالي 14.3 مليون عاطل عام 2013 إلى نحو 19.9 مليون عاطل عام 2017. ما أدى لارتفاع معدل البطالة من حوالي 11.9% إلى حوالي 16.0% للعامين 2013، 2017 على التوالي. ليستمر معدل البطالة في الدول العربية هو الأعلى بين أقاليم العالم وبما يتجاوز ضعف المتوسط العالمي، الذي بلغ نحو 5.8%، ونحو 5.4% لكلا العامين على التوالي. ولا يمنع ذلك رصد تفاوت كبير بين أعداد العاطلين عن العمل والبطالة فيما بين الدول العربية التي تتفاوت أساساً في عدد السكان وفي العديد من معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في هيكل الثروات والموارد. ووفقاً لبيانات عام 2017 فقد تركز العدد الأكبر من العاطلين عن العمل في إجمالي الدول العربية وبما يزيد عن 40% في دولتين فقط وهما اليمن (نحو 22.7%)، ومصر (نحو 17.7%)، وفي حال إضافة أعداد العاطلين عن العمل في كل من سوريا والعراق والجزائر والسودان والمغرب فسترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 80%. (الشكل رقم 1). ما يوضح اشتداد حدة هذا العبء في سبع دول عربية تضم أكثر من 70.0% من إجمالي عدد سكان الدول العربية (صندوق النقد العربي، 2018)

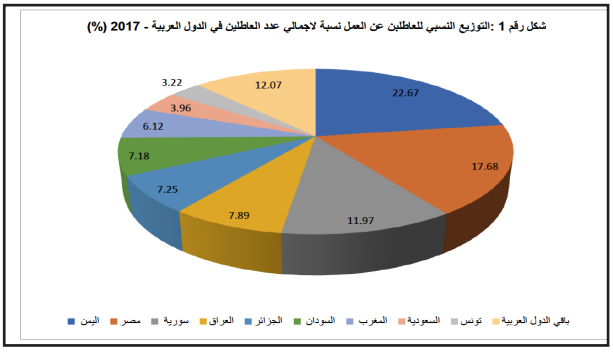

المصدر: إعداد الباحث استنادا لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي – 2019.

وهو التركز أو التوزيع النسبي الذي لم يشهد تغيراً جوهرياً مقارنة بهيكله عام 2013، حيث بقيت قائمة الدول الأكثر مساهمة في أعداد العاطلين عن العمل مع تغير ترتيبها فقط كما يظهر ذلك الشكل رقم (2). وذلك نتيجة متغيرات تتعلق في أغلبها بحالات وظروف غير تقليدية خارجية أو داخلية كما هو الحال في دول مثل اليمن وسوريا. كما استمر الحال في الدول الأقل مساهمة في أعداد العاطلين في الدول العربية مع تغير نسبي في ترتيبها، حيث بقيت الدول الأقل مساهمة في هذا العدد ممثلة في قطر والبحرين والكويت والإمارات لكلا العامين على التوالي (ملحق 1).

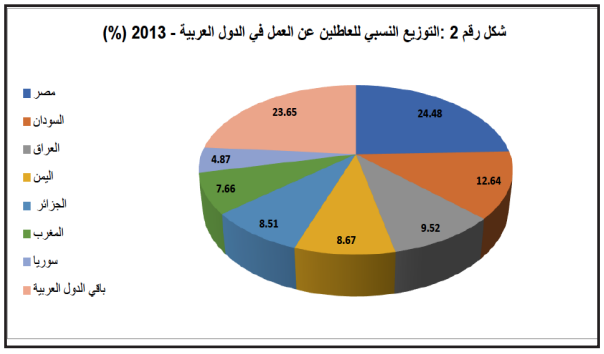

المصدر: إعداد الباحث استنادا لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي – 2019.

أما على مستوى المعدل الوطني للبطالة فقد جاءت أعلي معدلاته في اليمن بواقع 70.0% وأقل معدلاته في قطر بواقع 0.15%، في دلالة واضحة على حدة التفاوت بين الدول العربية في مواجهة هذا التحدي التنموي، ووقعت معظم الدول العربية ضمن المعدلات من 10% إلى 30%، ممثلة في سوريا وفلسطين وجيبوتي والأردن وليبيا وعمان وتونس والعراق والسودان ومصر وموريتانيا والجزائر والمغرب، وجميعها معدلات مرتفعة تتجاوز المتوسط العالمي بعدة أضعاف كما يوضح ذلك الشكل رقم (3).

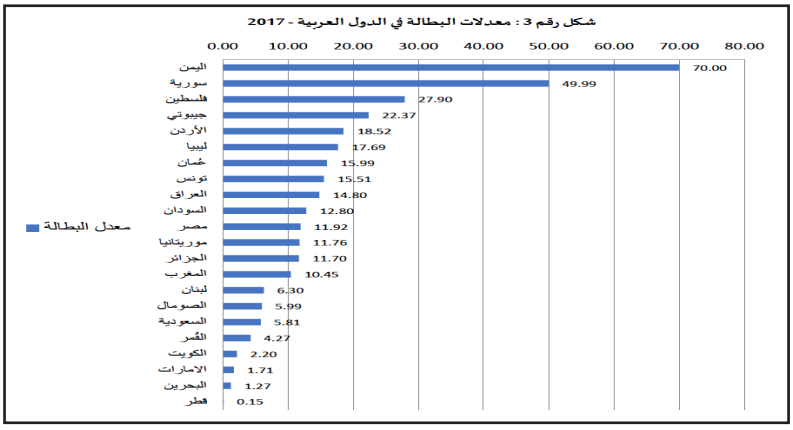

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي– – استناد القاعدة بيانات منظمة العمل الدولية – 2019.

يعكس هذا التنامي في أعداد ونسب العاطلين عن العمل قصور هياكل الإنتاج والطلب الكلي عن مواكبة العرض المتجدد من القوى العاملة والداخلين الجدد لسوق العمل في الدول العربية. هذا بجانب الظروف والمتغيرات الخارجية أو غير التقليدية مثل الحروب والصراعات التي تواجه عدد منها. أخذاً في الاعتبار أن تلك الهياكل القائمة في الدول العربية لازالت تقوم بشكل أساسي على أنماط غير مساندة للأبعاد والاشتراطات البيئية. وارتباطها إلى حد بعيد بذات الهياكل التي أقامتها منذ بدء جهودها في التنمية الاقتصادية منذ نحو ستة عقود. (أبوشمالة، والعباس 2018). فخلال الفترة منذ العام 1985 وحتى العام 2015 لم يشهد الهيكل الاقتصادي للدول العربية تغييراً يعتد به، وبقيت المساهمات القطاعية لقطاعات الزراعة والصناعة سواء الاستخراجية أو التحويلية اضافة لقطاع الخدمات ضمن ذات النطاق، في دلالة واضحة على ثبات هيكل الوظائف المرتبط بدوره بهيكل الانتاج (الشكل رقم 4).

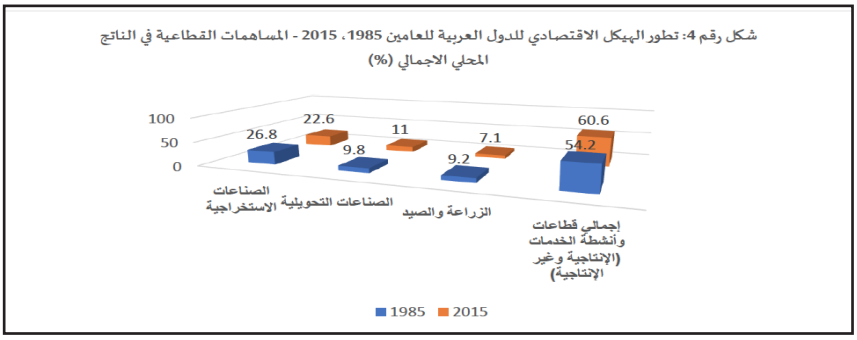

World bank، (2018): world development indicators.

وينسجم هذا الأداء لأسواق العمل العربية تماماً مع ما سبق تقديره من احتياجات لفرص العمل في الدول العربية، والتي قُدرت بنحو 63 مليون فرصة عمل خلال الفترة 2015–2020، وذلك لخفض معدلات البطالة الفعلية إلى نصف معدلاتها (للتقارب فقط مع المتوسط العالمي)، إضافة إلى استيعاب كلّ الداخلين الجدد لقوة العمل، حيث تركز نحو 50% من تلك الفرص في أربع دول عربية فقط ممثلة في (مصر والسودان والعراق واليمن)، الأمر الذي يتطابق إلى حد بعيد مع ما أظهره الواقع الراهن (صندوق النقد العربي 2015).

ومما لا شك فيه أن معاناة معظم الدول العربية من ذلك الموروث المرتفع والمتراكم من البطالة، يّمثل ضغطاً على الهامش المتاح لحركة المخططين للتحول صوب الاقتصادات والوظائف الخضراء في المستقبل. ويجعل استهداف خفض تلك البطالة أمراً ذو أولوية في المعالجة، لما تمثله من ضغط اجتماعي واقتصادي وسياسي على الدول والحكومات.

من جانب أخر ارتبطت ظاهرة البطالة في الدول العربية بعدد من السمات التي تمثل مخاطر عالية في المستقبل وتزيد من كلفة معالجتها اللاحقة، كما أنها تمثل تهديداً لاستدامة تلك الوظائف، وإخلالاً لمتطلبات العمل اللائق Decent Work الذي تبنته منظمة العمل الدولية لأول مرة عام 1999 وضمنته ضمن برامج عملها بشكل واسع منذ العام 2008، حتى وصل لكونه هدفاً قائماً بذاته (الهدف الثامن) ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر SDGs 2030. والذي يعنى اتسام الوظائف بكونها منتجة ومناسبة وبأجر عادل وفي ظروف عمل مناسبة وقائمة على تكافؤ الفرص والحرية (ILO,2008a, 2019b). حيث يظهر الواقع ارتباط ظاهرة البطالة في الدول العربية بظواهر ومخاطر أخرى كالفقر والحرمان والتهميش، وهي الظواهر التي تمثل أشد مظاهر الإقصاء الاجتماعي

وتدفع بدورها نحو تهديد الاستقرار والسلم المجتمعيين. وقد تم تسليط الضوء على عدد من خصائص البطالة أو العاطلين عن العمل في الدول العربية (الملحق رقم 1). حيث يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة بين الإناث عنها بين الذكور، وبما يزيد عن ثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. (الملحق رقم 2). أخذا في الاعتبار ما تواجهه الدول العربية أساسا من انخفاض معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، لتكون أقل أقاليم العالم ضمن هذا المؤشر، حيث بلغ هذا المعدل نحو 18.8%عام 2017، مقابل بلوغه كمتوسط عالمي نحو 48% لنفس العام. (الملحق رقم 3).

ويلاحظ كذلك ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد (عاطل لأكثر من عام)، (الشكل رقم 5). الأمر الذي يعني تعرض هذه الفئة إلى الانعزال وفقدان المعارف والمهارات، ومن ثم ارتفاع كلفة إعادة الإدماج والتأهيل للانخراط مجدداً في سوق العمل. ويظهر بوضوح ارتفاع هذا المعدل بمستويات غير مسبوقة في معظم الدول العربية، وتراوحت معدلاته بين أدناها في فلسطين (25.6%)، وأعلاها في تونس والمغرب (71.9%).

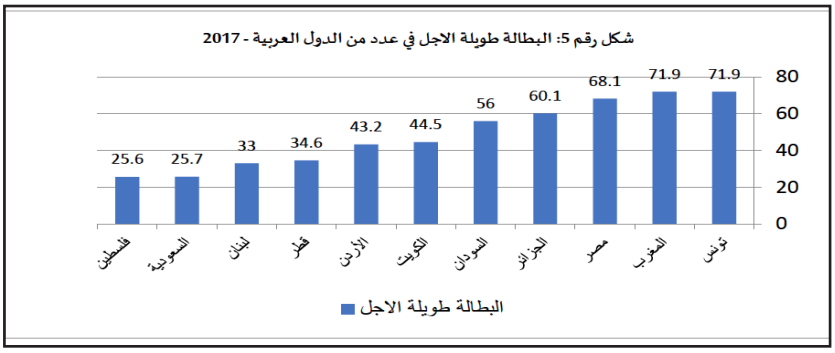

Source: World Bank Data base – 2019.

ويظهر تطور معدل البطالة طويلة الأجل بين العامين 2010، 2017 للدول العربية (التي توفر عنها بيانات)، اتجاهه في معظمها إلى الارتفاع، لاسيما، في تونس والسعودية والأردن والمغرب، مقابل تراجعه في كل من فلسطين وقطر والجزائر والكويت، وفي جميع تلك الاحوال لازالت هذه المعدلات في المجمل مرتفعة وتمثل مخاطر عالية على المجتمعات العربية واستقرارها ومن ثم استدامتها (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1): تطور معدل البطالة طويلة الأجل في عدد من الدول العربية بين العامين 2010، 2017

العام/الدولة	السعودية	تونس	فلسطين	الأردن	قطر	الجزائر	الكويت	المغرب
2010	19	33.9	35	35.3	43.1	64.4	66	69.5
2017	25.7	71.9	25.6	43.2	34.6	60.1	44.5	71.9

Source: World Bank Data base – 2019

وتتركز البطالة بشكل كبير في العديد من الدول العربية في أصحاب المؤهلات العليا من حملة درجة البكالوريوس والدبلوم والماجستير والدكتوراة (نمو ظاهرة العاطل المتعلم)، الأمر الذي يؤشر بشكل سلبي إلى انخفاض جدوى التعليم العالي والاستثمار فيه. وهو ما شكل خللاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ممتد الأثر، فوفقا لبيانات العام 2017، واجهت كافة الدول العربية هذه الظاهرة وذلك بمعدلات متباينة. (الشكل رقم 6).

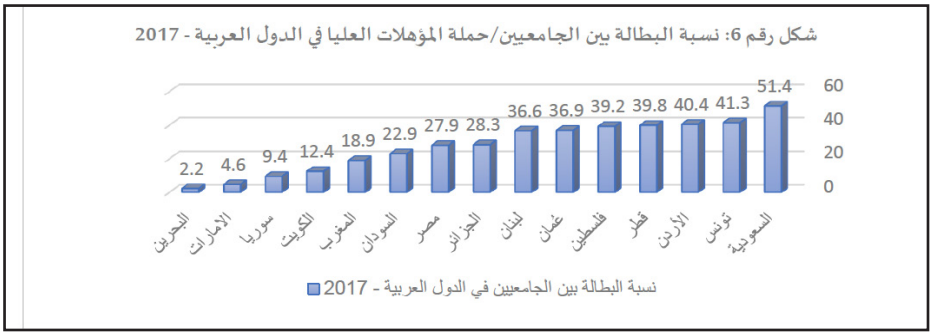

كما يظهر تزايد وتنامي هذه الظاهرة للدول العربية التي توفرت عنها بيانات لسلسلة زمنية ممتدة منذ العام 2010 إلى العام 2017 ممثلة في مصر وفلسطين، مقابل تدنيها وثباتها النسبي في إقليم مقارن ممثل في الاتحاد الأوروبي (الشكل رقم 7)، وهو الأمر الذي يمثل مخاطر عالية على العلاقة الايجابية أو الدائرة الحميدة لعلاقة التعليم بسوق العمل باستدامة التنمية.

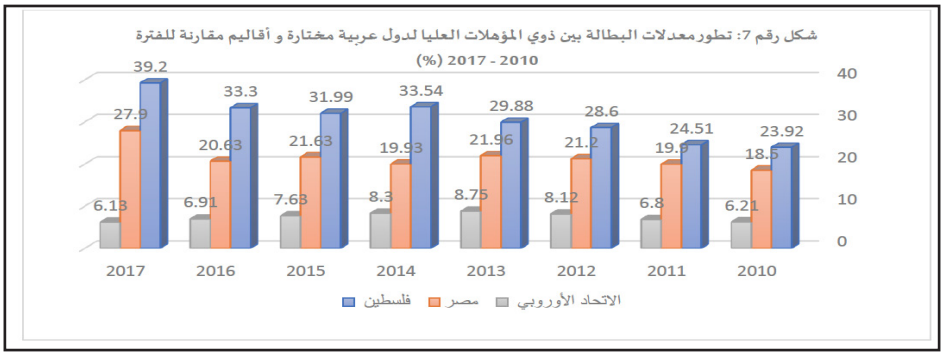

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي – 2019.

كذلك تواجه أسواق العمل العربية تحد مهم يتمثل في قصور التشغيل وخلق الوظائف أمام الشباب ضمن الفئة العمرية (15–24 عام)، حيث يحظى هذا التحدي بأهمية كبيرة وخصوصية عالية في تحليل واقع الاستدامة للتشغيل وخلق الوظائف، لارتباطه بظواهر اقتصادية واجتماعية سلبية واجهت تبعاتها العديد من الدول العربية منذ العام2011، وكان لها أثرا جوهرياً على معدلات النمو والتشغيل في تلك الدول (الإصدار الثالث لتقرير التنمية العربية، 2018). حيث تشير البيانات إلى تجاوز معدل البطالة بين الشباب ضمن هذه الفئة باقي الشرائح العمرية، ليبلغ نحو26.7% عام 2017 علماً بوجود تقديرات لهذا المعدل لذات العام بنحو 35.0% (Stepfeed,2019). ما يعني أنه من بين كل مائة شاب ضمن هذه الفئة العمرية قادر وراغب وباحث عن العمل وقابل للأجر السائد، يوجد ما بين 26 الى 35 شخص منهم لا يجد عملاً. وقد بلغ هذا المعدل أعلى مستوياته في فلسطين حيث بلغ 43.1% في حين بلغ أدناها في قطر بمعدل 0.5% (الشكل رقم 8).

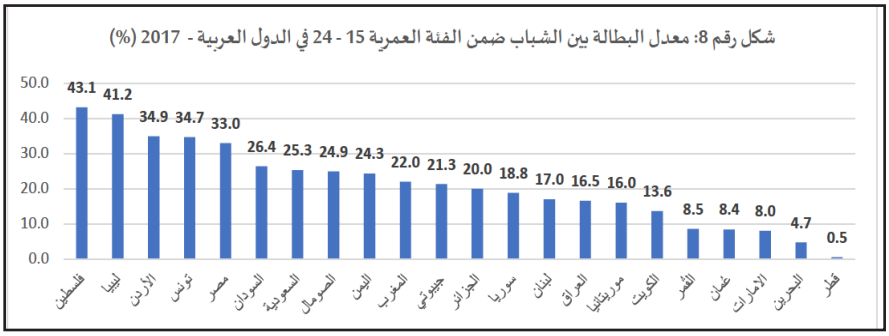

http://data.arabdevelopmentportal.com/topics/Labor-and- ,(2019) , portal development Arab /Employment-9/International

تشير هذه البيانات الى أمرين هامين، أولهما تنامي معدل البطالة بين الشباب كمتوسط عام للدول العربية، حيث ارتفع هذا المعدل من نحو 24.6% كمتوسط لسنوات الفترة 2010–2013 ليبلغ نحو 26.7% عام 2017، أما الثاني فهو تجاوز هذا المعدل بشكل دائم– لاسيما خلال العقد الماضي – ما يزيد عن ضعفي المعدل العالمي، حيث بلغ المتوسط العالمي للبطالة بين الشباب نحو 12.6% عام 2013، وبلغ نحو 10.6% عام 2017. ما يضع عبئاً اضافياً على مستقبل التشغيل ووتيرة خلق الوظائف في المستقبل لاسيما الخضراء القادرة على الاستدامة.

تدل البيانات أن الشباب العاطلين عن العمل يمثلون نسبة عالية من إجمالي عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية، حيث بلغ متوسط هذه النسبة نحو 46.2%، بمعنى أنه من بين كل 100 شخص عاطل عن العمل في الدول العربية، فهناك حوالي 47 شخص منهم في سن الشباب، حيث بلغت أعلى تلك المعدلات في سوريا بمعدل قدره 73.0%، وبلغ أدناها في العراق بمعدل قدره نحو 18.0% (الشكل رقم 9). أخذاً في الاعتبار أن هذا التحدي يأتي في ظل أدنى معدل مشاركة للنساء في القوى العاملة في الدول العربية مقارنة بباقي أقاليم العالم. (ILO; 2018)

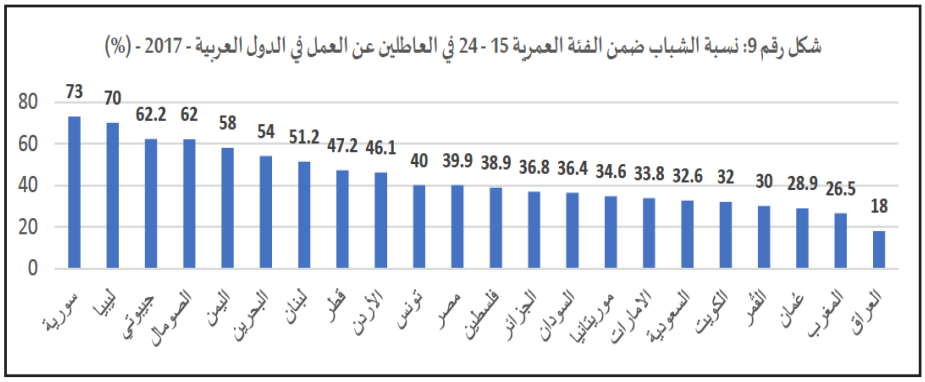

المصدر: صندوق النقد العربي (2018): "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" العدد السنوي – 2018.

إضافة لما سبق تواجه بعض أسواق العمل العربية واحدة من أهم التحديات لتحقيق استدامة الوظائف ومتطلبات العمل اللائق، ألا وهي ارتفاع نسبة الوظائف وفرص العمل ضمن القطاع غير الرسمي (Informal Sector). ومما يفاقم هذا التحدي قصور البيانات والمعلومات الإحصائية ذات الطابع المسحي التي ترصد أنشطة القطاع غير المنظم. وعلى الرغم من الجهود الحكومية لدمج هذا القطاع بأنشطة الاقتصاد الرسمي، إلا أن الشواهد المتوفرة تؤكد اتساع وتنامي هذا القطاع. (أبو شماله، 2019)

تظهر التقديرات الدولية أن نحو 2.1 مليار شخص يعملون تحت مظلة الأنشطة غير الرسمية خارج نطاق الحماية ومن ثم متطلبات العمل اللائق وبما يمثل نحو 61% من العمالة في العالم. وهي الظاهرة التي تتزايد حدتها في الدول النامية بما فيها الدول العربية، التي حققت أحد أكبر المعدلات عالمياً بعد افريقيا، حيث بلغت نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في الدول العربية للعام 2017 نحو 68.5%، بعد افريقيا مباشرة التي بلغ فيها هذا المعدل نحو 85.8%، لتتابع باقي أقاليم العالم بعد ذلك انسجاماً مع تقدم وتطور هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، لتبلغ في آسيا والمحيط الهادئ نحو 68.2%، وفي الأمريكيتين نحو 40.0%، وفي أوروبا وآسيا الوسطى نحو 25.1 %، (ILO and OECD,2019)

ووفقاً لتقديرات العام 2013 فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي كمتوسط للدول العربية نحو 66.9%، في دلالة على اتجاه هذا المعدل للتزايد، واستمرار خلق المزيد من الوظائف الهشة غير المستدامة، ولم تتوفر بيانات متصلة لتقديرات هذا القطاع إلا لدولة عربية واحدة وهي فلسطين كما يوضح ذلك الشكل رقم (10)، حيث اتفقت معطياتها مع التحليل السابق حول الاتجاه نحو زيادة العاملين والوظائف ضمن هذا القطاع وارتفاع دوره وأهميته النسبية كإطار لخلق الوظائف ذات الطابع غير المستدام، ما يضع قيداً على استدامة الاقتصاد والوظائف والمجتمع، ويمثل تحدياً أمام فهم اتجاهات سوق العمل .

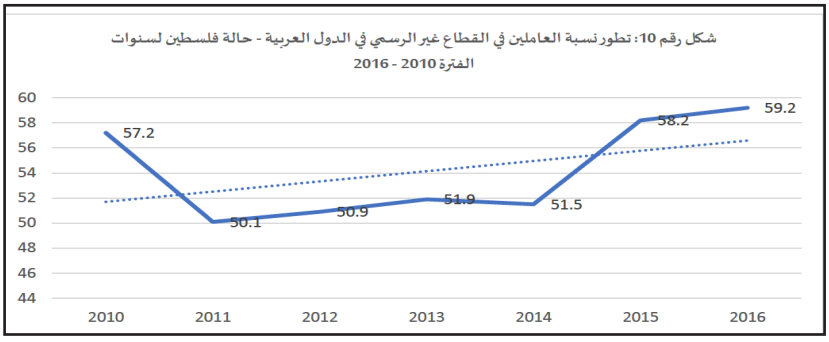

OECD,(2013),” Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture”, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---stat/documents/publication/wcms_234413.pdf

رابعاً: تقييم مدى مساندة هياكل الإنتاج العربي لخلق الوظائف المستدامة وبناء الاقتصادات الخضراء

يقوم هذا الجزء من الدراسة بالعمل على تقييم مدى مساندة أنماط وهياكل الإنتاج القائمة في الدول العربية لخلق المزيد من الوظائف المستدامة وبناء وتخضير اقتصاداتها. بمعنى السعي لتقييم مدى قدرة أنماط النمو والهياكل الإنتاجية والتشغيلية القائمة أن تقود الى خلق المزيد من الوظائف المستدامة في المستقبل في الدول العربية، وهو التساؤل الذي قد يقتضي تحليل مجالات اقتصادية ومؤسسية واجتماعية واسعة، إلا أن الدراسة ستسلط الضوء على عدد من هذه المجالات، والممثلة في التالي:

1.4 الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وانتاجية العمل في الدول العربية

تواجه أنماط التوظيف بشكل واضح في أسواق العمل العربية مستويات عالية من المقايضة Trade-off بين الإنتاجية والتوظف، يؤدي بدوره الى تنامي فجوة الناتج – التوظف Output – Employment Lag، وهو ما يعني عدم تلازم مسارات النمو، والتشغيل، والدخول الحقيقية. ورغم أنه قد يكون من المقبول والمنطقي وجود مقايضة أو مبادلة Trade Off بين الإنتاجية والتشغيل في بعض القطاعات في المدى القصير، إلا إن ذلك لا يمكن قبول استمراره في المديين المتوسط والطويل، حيث يجب تصحيحه بحيث يترافق النمو بين الأركان الثلاثة المتمثلة في الناتج والتوظف والإنتاجية. وتظهر البيانات الخاصة بمعدل نمو الناتج بالنسبة للعامل في عدد من الدول العربية كمعدل نمو سنوي، التقلب الواضح في اتجاهات هذا المعدل، مع تحقيقه في معظم السنوات المختارة ولمعظم الدول العربية معدلات نمو سالبة، وذلك بالتوازي مع استمرار نمو القوى العاملة والطلب على الوظائف في الدول العربية خلال ذات الفترة. (جدول رقم 2)، (الملحق رقم 3).

الجدول رقم 2: معدل النمو السنوي في إنتاجية العامل في عدد من الدول العربية لأعوام مختارة للفترة 2007– 2017

الدولة	2007	2010	2017
الجزائر	3.1	0.9	2.5
البحرين	−2.50	−2.30	−2.30
مصر	0.40	1.60	1.70
الأردن	−1.10	−1.80	−1.60
الكويت	0	−9.90	−4.60
لبنان	7.20	3.90	−0.40
المغرب	1.80	2.10	4.20
عمان	−2.90	−4.70	−6.10
فلسطين	−8.80	−0.70	−4.90
قطر	−4.60	4.40	−0.80
السعودية	−2.60	−0.60	−3.70
تونس	4.50	1	1.20
الإمارات العربية المتحدة	−13.30	−7.70	0.60
اليمن	0.40	5.40	−17.70

Arab development portal2019) ,), http://data.arabdevelopmentportal.com/topics/Labor-and-Employment-9/International/

وفي ذات الإطار يظهر هيكل مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية كتجمع إقليمي حقائق ذات دلالة جوهرية في فهم ديناميكية النمو الاقتصادي العربي وقدرته على الاستدامة، ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل. فرغم تحقيق الدول العربية معدل نمو سنوي للفترة 1960 – 2010 قدره نحو 4.06%. فقد أظهر التحليل أن المصدر الأكبر لهذا النمو كان من نصيب رأس المال بمعدل مساهمة (57.15%)، ثم قوة العمل بمعدل مساهمة (41.75%)، في حين اقتصرت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج Total Factor Productivity TFP – على نحو 1.09 % فقط في هذا النمو، وهي نسبة متدنية للغاية، حتى أنها كانت سالبة في حالة العديد من الدول العربية مثل البحرين، وجيبوتي، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات. ما يعني عملياً أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت عبئاً على النمو الاقتصادي في تلك الدول، لاسيما، الإمارات والسعودية والبحرين والكويت. هذا في الوقت الذي أكدت فيه الدراسات أن تلك الإنتاجية هي فعلياً مصدر استدامة النمو والركيزة الأساسية التي قامت عليها الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في العالم. بل إنها مصدر التفاوت فيما بين الدول المتقدمة ذاتها. ما يعني أن على الدول العربية في حال الرغبة في إنشاء وتوفير فرص عمل مستدامة عليها إعادة بناء مساهمات مصادر النمو الاقتصادي ليتم الارتقاء بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والتي تتضمن جوانب عديدة من ضمنها إنتاجية العمل والمعارف ومدى تطور المؤسسات ومستويات رأس المال البشري عموماً، كما تنادي بذلك نظريات النمو الداخلي Endogenous Growth. (العباس، بلقاسم، 2015).

2.4 هيكل الوظائف القطاعي في الدول العربية

يبرز هذا المؤشر الخاص بالهيكل القطاعي للوظائف في الدول العربية وبخاصة ما يتعلق بحصة القطاع الزراعي من تلك العمالة، شدة حساسية العمالة للتغيرات المناخية المختلفة، نتيجة موجات الجفاف أو السيول أو الفيضانات أو الأعاصير إلى غير ذلك من مظاهر التغيرات المتعلقة بالمناخ، كما أنه من المعروف ما تواجهه العمالة الزراعية من مخاطر عالية في مجالات نقص الحماية الاجتماعية وإنتشار الفقر وتدني الدخول بين العاملين ضمن هذا القطاع (ILO، 2018). إضافة لجانب أخر يتعلق بمسؤولية هذا القطاع عن انبعاثات الغازات الدفيئة والتي تم تقدير مسئوليته عنها بنحو 31.0% في المتوسط مقارنة بباقي القطاعات والأنشطة الاقتصادية القائمة عالمياً، والتي تأتي تباعاً بواقع 26.0% لقطاع إمدادات الطاقة، ونحو19.0% للقطاع الصناعي، ونحو 13.0% لقطاع النقل، ونحو 8.0% للمباني السكنية والتجارية، ونحو 3.0% لقطاع أو أنشطة النفايات ومياه الصرف (ILO,2013).

توضح البيانات بلوغ نسبة العاملين في القطاع الزراعي بالنسبة لإجمالي العاملين في الدول العربية نحو 18.9% للعام 2017. (الشكل رقم 11). ورغم أن العدد الأكبر من الدول العربية جاء تحت هذا المتوسط، إلا أن الدول العربية الأخرى هي الأكبر في أعداد السكان وكذلك في أعداد العاملين ضمن هذا القطاع، حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي أعلى مستوياتها في الصومال بواقع 72.4%، ثم في القمر بنسبة 56.9%، وموريتانيا (55.4%)، وجيبوتي (49.9%)، والسودان (43.3%)، والمغرب (38.1%)، واليمن (24.9%)، ومصر (24.9 %). وجاءت الدول العربية الأخرى التي تقل فيها هذه المساهمة عن المتوسط العام للدول العربية متفاوتة أيضا في حجم هذه المساهمة، حيث بلغت هذه المناسبة ما بين (12% إلى 19%) في كل من العراق وتونس وسوريا ولبنان، وجاءت ما بين (5% – 10%) في كل من الجزائر، وليبيا وفلسطين. وجاءت أقل من ذلك في باقي الدول لتبلغ أقل مستوياتها في البحرين بمعدل 1.0%.

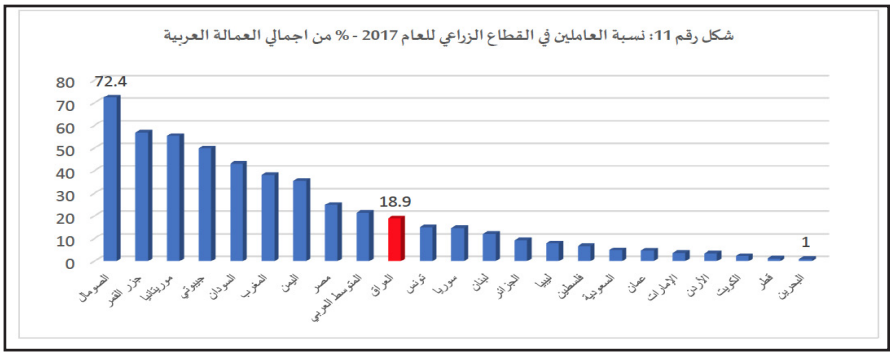

Source: World Bank Data base – 2019

وهو ما يبرز شدة المخاطر التي تهدد نحو 28.3 مليون عامل عربي في القطاع الزراعي في كافة الدول العربية لارتباطهم بالعمل المباشر في القطاع الزراعي، حيث تجدر الإشارة أن متوسط هذا المعدل في الاتحاد الأوروبي حوالي 4.2% فقط للعام 2017 في دلالة على محدودية الأثر النسبي على مستقبل الوظائف لتلك الفئة في دول الاتحاد، كما يبلغ هذا المعدل كمتوسط عالمي لذات العام نحو 28.3%، وهو أعلى من المتوسط العربي نظراً لارتباطه بشكل كبير بالعاملين في القطاع الزراعي في الدول النامية في أقاليم جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، ومع ذلك فقد تجاوزت الدول العربية (الأعلى مساهمة سابقة الذكر) هذا المتوسط العالمي باستثناء مصر التي بلغت فيها حصة العاملين في القطاع الزراعي نحو 24.9%. دون أن يمنع ذلك رصد تراجع نسبي في نسبة العاملين في هذا القطاع (ملحق3).

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة ما يستوعبه القطاع الزراعي من العمالة العربية، فهو يواجه سيادة أنماط انتاجية غير مستدامة وغير كفؤة ضمن كافة أنشطته وسلاسل إنتاجه، وبخاصة في مجالات إستخدامات المياه وأنماط الري وعمليات التسميد والحصاد والتخزين والنقل والتوزيع، إلى غير ذلك من عناصر سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية، وهي عوامل تعود لتغذي في محصلتها حالة عدم إستدامة لتلك الأنشطة والأعمال ومن ثم الوظائف (أبوشمالة، 2015)، أخذاً في الإعتبار أن العديد من الدراسات تشير إلى أن الدول العربية قد تكون تخطّت الحدود الإيكولوجية الحرجة التي تسمح بالنمو وتؤمّن العمل والرفاه لشعوبها. (UNDP; 2014)

3.4 واقع التنافسية الكلية للاقتصادات العربية: تقييم كفاءة توظيف الموارد

تتضمن بيانات الجدول (3) واقع التنافسية الكلية في الدول العربية وعدد من الاقتصادات المقارنة للعام 2018، حيث توضح البيانات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي WEF. تمكن الدول التي تتمتع بموارد نفطية كبيرة ضمن هيكل مواردها الاقتصادية مثل الولايات المتحدة (المنتج الأكبر للنفط عالمياً) وكندا (المنتج السابع للنفط عالمياً) والنرويج (المنتج الخامس عشر للنفط عالمياً) بترتيب متقدم في هذا السجل الدولي، مقارنة بالدول العربية بشكل عام لاسيما النفطية منها مثل الإمارات والسعودية وباقي دول مجلس التعاون والدول العربية الغنية بالنفط مثل العراق والجزائر وليبيا.

وتكمن أهمية هذا التحليل فيما يتضمنه من تدليل على قصور الدول العربية في ترجمة قدراتها وموارها الطبيعية والاستخراجية إلى مزايا وقدرات تنافسية كلية تدفع بدورها من مستويات تطور المرافق والأعمال والابتكارات والمؤسسات وأسواق السلع والعمل والمال فيها، حيث لم تنعكس تلك الموارد والقدرات على هياكل الإنتاج بشكل ينمي التشغيل ويوسع أفق خلق الوظائف في المجتمع في القطاعات والأنشطة الأعلى إنتاجية عموماً والخضراء منها بشكل خاص. وجاءت الدول العربية عموماً بين الترتيب 27 إلى الترتيب 139 من أصل 140 دولة على مستوى العالم. (الجدول رقم 3).

الجدول رقم (3): مؤشر التنافسية العالمي – المنتدى الاقتصادي العالمي – 2018
للدول العربية وعدد من دول المقارنة – 140 دولة

الدولة	قيمة المؤشر (0–100)	الترتيب – 2018
الولايات المتحدة	85.6	1
كندا	79.9	12
النروج	78.2	16
الامارات	73.4	27
قطر	71.0	30
السعودية	67.5	39
عمان	64.4	47
البحرين	63.6	51
الكويت	62.1	54
الأردن	59.3	73
المغرب	58.5	75
لبنان	57.7	83
تونس	55.6	87
الجزائر	53.8	92
مصر	53.6	94
اليمن	36.4	139

WEF, (2018): www.weforum.org

4.4 هياكل الإنتاج والتصدير في الدول العربية: دلالات الاستدامة

يظهر تحليل هيكل الاقتصاد العربي بشكل عام استمرارية اعتماده على الأنشطة كثيفة الإستخدام للطاقة، والأعلى توليداً للانبعاثات، حيث لا تزال الأنشطة الاستخراجية والصناعات المرتبطة بها تمثل الركن الأساسي لهيكل الناتج العربي، ومثلت مساهمتها نحو 37.2% من الناتج الإجمالي العربي للعام كمتوسط لسنوات الفترة 2010 – 2018 ، كما لا تزال الواردات من السلع المصنعة تمثل في المتوسط نحو 65.0% من إجمالي الواردات السلعية العربية، في دلالة على عدم كفاية هياكل الإنتاج العربية التصنيعية في الدول العربية، ومن ثم فقد مجالات واسعة من خلق الوظائف حال توطين إنتاج مثل هذه المنتجات في الدول العربية. من جانب أخر تظهر هياكل الإنتاج

والتصدير والمزايا التنافسية في الدول العربية، اعتمادها بشكل أساسي على منتجات الصناعات غير الخضراء، مثل الصناعات الكيماوية العضوية وغير العضوية والأغذية والمشروبات وصناعات منتجات الألبان، والأسمدة، والبلاستيك، وصناعة ودباغة الجلود، ومنتجات الملابس، والألمنيوم، ومنتجات التكرير، والصهر، والتعدين، وصناعات الأسمنت، والرخام، والبلاط، والحجارة، والرمل، وغيرها، وهي الأنشطة التي تتسم في معظمها بكثافة الملوثات (العضوية وغير العضوية) الناجمة عنها، إضافة لكونها كثيفة الاستخدام للطاقة (High Energy Consuming Industry)، ما يجعلها في المحصلة أقل اتساقاً مع المعايير البيئية المرتبطة بدورها باستدامة المسار التنموي للدولة. (UNCTAD, 2019)

كذلك يوضح هيكل الصادرات العربية وفق محتواها التكنولوجي ذات الأمر، وبخاصة عند الرصد بالأداء المقارن عالمياً، ففي الوقت الذي مثلت فيه حصة هذه الصادرات نحو 7.3% فقط من إجمالي قيمة صادرات المنتجات الصناعية (الصناعات التحويلية) في الدول العربية عام 2018، فقد بلغت هذه النسبة في العالم كمتوسط نحو 17.9%، وبلغت في إقليم نامي، تُصنف دولة ضمن الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط ممثلاً في "أمريكا اللاتينية والكاريبي" نحو 14.0%، أي ما يمثل ضعف المساهمة العربية. كما يوثق ذلك تحليل الأداء القطري للدول العربية حيث جاءت أعلى المعدلات في تونس (التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي تجاوزت المتوسط العربي)، وجاءت باقي الدول العربية أقل من هذا المتوسط، ممثلة في الكويت والمغرب ولبنان والأردن وعمان والبحرين، لتتحقق أقل المساهمات في الجزائر ثم مصر (الشكل رقم 12).

شكل رقم12: نسبة الصادرات عالية المحتوى التكنولوجي ضمن هيكل الصادرات الصناعية في الدول العربية ودول و أقاليم مقارنة - 2018

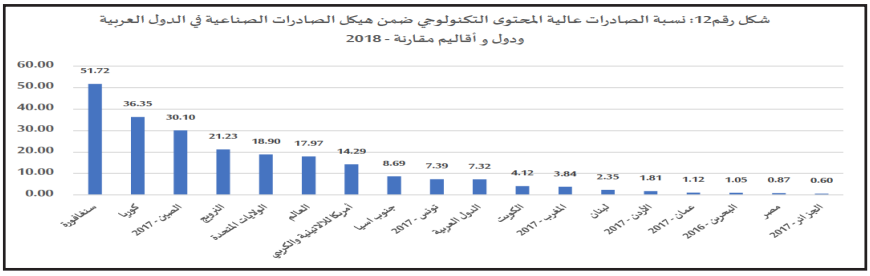

World bank,(2019): https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.MF.ZS

من جانب أخر توضح وتيرة تطور مساهمة الصادرات عالية المحتوى التقاني أو التكنولوجي بين العامين 2010، 2018 على مستوى الدول العربية وعدد من دول وأقاليم مقارنة، أنه في الوقت الذي تمكنت فيه دول وأقاليم المقارنة من بناء مسار يدفع لتنمية هذا المكون ضمن صادراتها بما ينعكس على هيكل الإنتاج والوظائف فيها، لاسيما دول صاعدة مثل كوريا أو دول متقدمة تنتمي الى الدول ذات الوفرة النفطية مثل النرويج. فقد تراجعت هذه النسبة في الدول العربية محل الدراسة خلال نفس الفترة كما في تونس والأردن وعمان ومصر. (الشكل رقم 13).

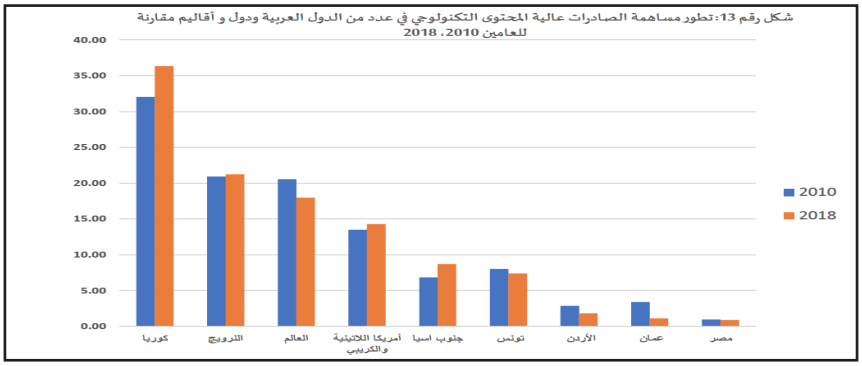

World bank, (2019): https://data.worldbank.org/indicator/TX.VAL.TECH.MF.ZS

ويتفق مع ذلك التحليل ما تظهره مستويات التطور التكنولوجي للقوائم السلعية التصديرية في عدد من الدول العربية التي تتسم بالأهمية النسبية للقطاع الصناعي ضمن هياكلها الاقتصادية مثل السعودية ومصر والمغرب والأردن، حيث تظهر البيانات تركز الجانب الأكبر من صادرات الدول العربية في نطاق الصادرات من الموارد الطبيعية والمواد الأولية إضافة للصادرات من المنتجات منخفضة المحتوى التكنولوجي، حيث مثلت تلك المجموعة في المتوسط لسنوات الفترة 2010 – 2016 نحو 95% في السعودية، ونحو 81% في مصر ونحو 77% في الأردن، ونحو 62% في المغرب (unctad، 2019). اخذً في الاعتبار أن النفط الذي يمثل حجر الزاوية لمعظم الاقتصاديات العربية ولمواردها وصادراتها، يحتل الموقع الأكثر تأخراً في قائمة التعقيد التكنولوجي للسلع والمنتجات وذلك وفقاً لنتائج التصنيف الدولي للمنتجات –(4–Digits) – (OEC,2019).

4.5 التعقيد الاقتصادي في الاقتصادات العربية – Economic complexity

يهدف تقييم واقع التعقيد الاقتصادي الى التعرف على مدى توجه الاقتصادات العربية نحو إجراء تغييرات جوهرية في هياكل الاقتصاد والانتاج تدفع بدورها من مستويات نمو الوظائف بشكل عام والخضراء ذات الطابع المستدام منها بشكل خاص، والتي تعني قدرة الاقتصاد على التوجه نحو منتجات سلعية وخدمية أكثر تعقيداً وأكثر تضميناً للمحتوى المعرفي أو التقاني، تتمتع بطلب متزايد في السوق العالمي، بل تتمتع بالقدرة على خلق طلب جديد في حال التمكن من الانخراط في إنتاج منتجات قائمة على معارف وابتكارات جديدة كلياً بمعني تجاوزها للابتكارات القائمة على إدخال بعض التحسينات في طبيعة او خصائص أو مهام السلع المنتجة. (UNCTAD, 2015) بمعنى بناء اقتصادات أكثر تعقيداً وتضميناً للمحتويات والممارسات الأكثر معرفة وتقانة – sophisticated economy.

حيث تم بلورة منهجية لقياس هذا التعقيد على مستوى دول العالم، تقوم على أساس أن الأنشطة والمنتجات الأكثر تعقيداً وتطوراً لا يمكن إنتاجها، إلا ضمن تشريعات وتنظيمات ومؤسسات راقية ومحوكمة وقادرة، وكذلك ضمن أسواق متطورة كفؤة تقوم على قواعد المنافسة والحرية ومنع الاحتكارات والممارسات التي تقيد أو تفشل آليات عمل السوق. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاقتصادات وتلك الهياكل الإنتاجية هي الأكثر قدرة على خلق الأنشطة ومن ثم الوظائف الأكثر استدامة.

وفقاً لبيانات العام 2017 يلاحظ أنه على مستوى 129 دولة ممن توفرت عنهم بيانات لاحتساب ذلك المؤشر على مستوى العالم، جاءت اليابان في الترتيب الأول، وجاءت دولة متقدمة تنتمي إلى الاقتصادات النفطية مثل النرويج في الترتيب الدولي (22) في حين جاءت الدول العربية ذات الوفرة في الموارد النفطية والتي يزيد فيها دخل الفرد عن نظيره في النرويج، وتنتمي إلى ذات التصنيف الدولي الخاص بسجل التنمية البشرية HDI، مثل السعودية وقطر والامارات والكويت، في مواقع أكثر تأخراً، حيث احتلت الترتيب 29، 42، 54، 57 لكل منهم على التوالي، ثم تتابعت باقي الدول العربية والتي يتسم العديد منها بوجود قطاع صناعي وأسواق عمل واسعة مثل مصر والمغرب والجزائر والسودان، ليحتل معظمها الثلث الأخير من هذا الترتيب لاسيما السودان الذي جاء في الترتيب الدولي (120). (الجدول رقم 4).

وعلى الرغم من وجود تحسن نسبي في الأداء للعديد من الدول العربية ضمن هذا المؤشر مقارنة بفترات زمنية سابقة (الملحق رقم 4). بما يعكس وجود قدر من التطور في مستويات التعقيد والتطوير للهياكل الإنتاجية والتصديرية لتلك الدول، إلا أن هذا التحسن لازال غير كافي لخلق هياكل وأنشطة اقتصادية أكثر قدرة على تأمين المزيد من الوظائف فيها.

الجدول رقم 4: واقع مؤشر التعقيد الاقتصادي ECI للدول العربية وعدد من دول المقارنة 2017

الدولة	2017	
	القيمة	الترتيب/ 129
اليابان	2.30	1
ألمانيا	2.07	3
سنغافورة	1.68	4
النرويج	1.09	22
السعودية	0.74	29
قطر	0.03	42
الإمارات	0.12	54
الكويت	0.11	57
لبنان	0.08	60
عمان	−0.06	64
الأردن	−0.14	65
تونس	−0.28	69
مصر	−0.31	72
سوريا	−0.74	88
الجزائر	−0.81	94
المغرب	−0.89	99
موريتانيا	−0.96	103
السودان	−1.45	120

www.oec.world – Economic complexity Index – database – 2019 Economic complexity Index – ECI: http://atlas.media.mit.edu/en/rankings/country.

4.6 الاستدامة البيئية للاقتصادات العربية

تعكس مؤشرات الاستدامة البيئية مدى مراعاة الأبعاد البيئية لأنماط التنمية القائمة، حيث توضح هذه المؤشرات أن بعض الاقتصادات العربية التي تمكنت فعلياً من الانخراط في العديد من التصنيفات الدولية ضمن مواقع متقدمة مقارنة بباقي دول العالم بل مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة، وذلك وفق مستوى التنمية البشرية HDI، أو وفق معيار متوسط دخل الفرد، أو وفق مؤشر التنافسية الدولية GCI، مثل دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة الإمارات، لم تتمكن من تحقيق معدلات مماثلة في مؤشرات الاستدامة التنموية (الاستدامة البيئية)، ويظهر ذلك بوضوح من خلال مقارنة نموذج تنموي عربي (ممثلا في حالة الإمارات)، مع نموذج مشابه في الدول المتقدمة (ممثلا في حالة النرويج)، فرغم تشابه كلا الاقتصادين في ارتفاع الأهمية النسبية للموارد النفطية، حيث احتلت كل من الإمارات والنرويج الترتيب الدولي 8، 16 في قائمة الدول الأكثر انتاجاً للنفط عام 2017 وكذلك تشاركهما العديد من مواطن التميز في المؤشرات التنموية الدولية، حيث أظهرت مؤشرات التنافسية الدولية GCI طبقا لتقرير المنتدى العالمي WEF حول التنافسية الدولية وقوع كلا الاقتصادين ضمن قائمة الاقتصادات الأكثر انخراطاً في المرحلة التنموية القائمة على الابتكارات، اضافة لوقوع كلا الاقتصادين ضمن قائمة الدول الأعلى تصنيف في المؤشر الدولي للتنمية البشرية HDI، علاوة على تقارب حجم السوق في كلا الاقتصادين (WEF,2018)، وكذلك تساوي كلا الاقتصادين في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بمعدل مساهمة قدره نحو 0.51%، حيث جاء الاقتصادين النرويجي والإماراتي في الترتيب 28، 29 عالمياً في حجم الناتج المحلي الإجمالي. فإنه على الرغم من كل ذلك فإن هناك تفاوتاً واضحاً في مدى استدامة المسار التنموي بيئياً بين كلا الاقتصادين، ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة مؤشر التنافسية الكلية للاقتصاد النرويجي GCI للعام 2014 – 2015 معدل (5.40 نقطة)، فقد أدى تضمينه لمتطلبات الأبعاد البيئية للتنمية Environmental Sustainability adjusted GCI إلى ارتفاع معدله إلى (6.14 نقطة)، مع تطور ترتيبه الدولي من الترتيب الحادي عشر إلى الترتيب الثاني، في حين تراجعت قيمة مؤشر التنافسية الكلية للاقتصاد الإماراتي لذات العام إثر تضمينها لمتطلبات الأبعاد البيئية للتنمية من (5.30 نقطة) إلى (5.16 نقطة)، مع تراجع ترتيبه من المركز 12 إلى المركز 19 دولياً. وهو الحال الذي واجهته كافة الدول العربية بنسب متفاوتة، حيث تراجعت قيمة المؤشر الخاص بالتنافسية الكلية إثر تضمينه الأبعاد الخاصة بالاستدامة البيئية.

ويؤكد تقصير الدول العربية في ربط مسار التنمية (الإنتاج والوظائف) بالاستدامة، ما يظهره المؤشر الدولي للاقتصاد الأخضر (Environmental Performance Index – المعني بمتابعة التقدم المنجز في أثر النمط التنموي السائد في دول العالم على الصحة البيئية، وكذلك على حيوية النظام البيئي، وذلك استناداً لقياس 22 مؤشر فرعي، فوفقا لذات الحالات التي استخدمت للتحليل لكلا الاقتصادين الاماراتي والنرويجي. تظهر البيانات تمكن الاقتصاد النرويجي من تحقيق الترتيب العاشر عالمياً بمعدل 78.04% للمؤشر الكلي للاستدامة البيئية، مقابل تحقيق الاقتصاد الإماراتي الترتيب الدولي الخامس والعشرون بمعدل 72.9%، وهو الأداء الذي انسحب أيضاً وبشكل أكثر وضوحاً على باقي الدول العربية التي تذيلت هذا التصنيف الدولي(EPI 2014)، وقد تطور هذا الأداء وفق بيانات العالم 2018 حيث تراجعت قيمة هذا المؤشر بشكل طفيف في حالة النرويج بمعدل (0.7%)، في حين تراجع بالنسبة للإمارات بمعدل نحو 19.2% مقارنة بالعام 2014. (الجدول رقم 5).

الجدول رقم 5: وتيرة التغير في واقع استدامة الأداء البيئي لعدد من الدول العربية ودول مقارنة للعامين 2014، 2018. "مؤشر الاستدامة البيئية EPI"

الدولة/المؤشر	2014		2018	
	القيمة	الترتيب (لإجمالي 178 دولة)	القيمة	الترتيب (لإجمالي 180دولة)
النرويج	78.04	10	77.49	14
الامارات	72.91	25	58.90	77

Source: EPI (2018): https://epi.envirocenter.yale.edu/epi-topline. And see also:

- World economic Forum – WEF- "Global Competitiveness index – annual report, WEF 2014/2015.
- Yale Center for Environmental law & policy, Yale University; "Environmental Performance Index – EPI 2014", WEF, Geneva, 2014.

خامساً: الانتقال العادل نحو الوظائف الخضراء في الدول العربية: الفرص والمخاطر

يظهر الواقع رصد عدد من التوجهات العربية صوب تنمية أنشطة الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء، والتقدم بخطوات ملموسة في مجال وضع وإقرار استراتيجيات وسياسات وطنية بشأنهما، كما في رؤية مصر 2030، والسعودية، 2030، والكويت، 2035، ومئوية الإمارات 2070، وعُمان 2040. لاسيما التوجهات لتوسيع نطاق انتاج واستخدامات الطاقة المتجددة، ومن ثم توسيع نطاق الوظائف الخضراء المرتبطة بها. ورغم القيام فعلياً في حالات مثل المغرب والإمارات بالبدء في تنفيذ تلك التوجهات من خلال انتاج الطاقة الكهربائية المعتمدة على المصادر المتجددة/الطاقة الشمسية، إضافة إلى العديد من المشروعات والمبادرات المتصلة بدعم التوجه صوب الاقتصاد الأخضر في عدد من الدول العربية الاخرى. (الإسكوا 2014). إلا أن أفضل مستويات هذا التوظيف (نسبيا) قد تحققت في عدد محدود من الدول العربية ممثلة في تونس والمغرب ومصر ولبنان، ثم تأخذ الإسهامات في التراجع والتدني في باقي الدول العربية، حيث الاستخدام الأكثر كثافة للطاقة التقليدية/الأحفورية، ومع ذلك فإن الأمر المؤكد هو أن حجم الطاقة المتجددة في كافة الدول العربية دون استثناء هو أقل من المتوسط السائد عالمياً. (شكل رقم 14).

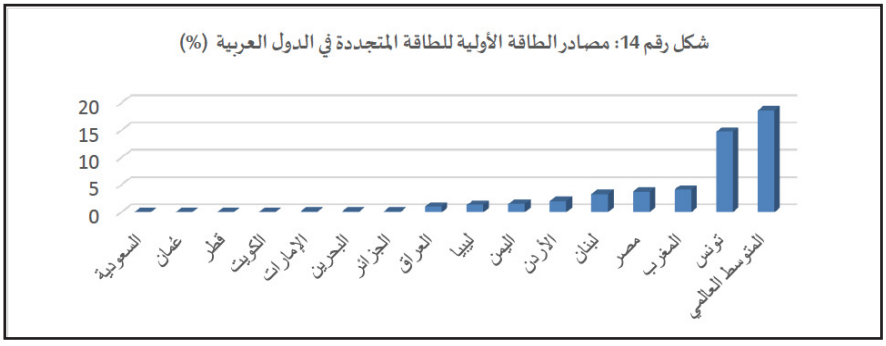

المصدر: الأمم المتحدة – البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – تقرير التنمية البشرية – المضي في التقدم – 2014. استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي.

ورغم تقارب متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون عربياً مع المتوسط العالمي المقدر بنحو 4.6 طن لكل فرد سنوياً، وهو المؤشر الذي يحظى بأهمية عالية على المستوى الدولي كمؤشر لتقييم الاستدامة البيئية على مستوى دول العالم، ومدى مساندة أنماط الإنتاج القائمة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر. إلا أن العديد من الدول العربية قد تجاوزت هذا المتوسط العالمي بعدة أضعاف لاسيما الدول المنتجة للنفط، بل إنها تجاوزت المعدلات المحققة في الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الأول للنفط عالمياً (الشكل رقم 15)، (الملحق رقم6).

شكل رقم 15: متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غازثاني اكسيد الكربون (طن/فرد/سنوياً) في الدول العربية وعدد من دول المقارنة وفق احدث البيانات المتاحة

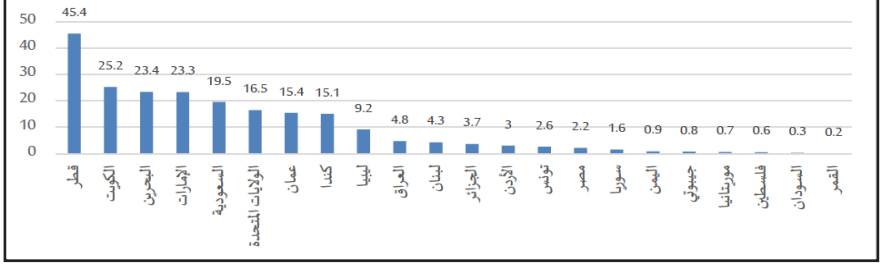

UNDP, (2019): "Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update", http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf.

نال موضوع أثر تحول الأنماط الاقتصادية صوب الاقتصاد الاخضر على العمالة اهتماماً واضحاً من العديد من المؤسسات الدولية لاسيما منظمة العمل الدولية، التي أطلقت عام 2007 "مبادرة الوظائف الخضراء" وذلك لمواجهة المخاوف المتزايدة بشأن التغيرات المناخية وتأثيراتها، والتي تهدف إلى تيسير ما يطلق عليه "الانتقال العادل" للعمالة من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر. حيث صممت هذه المبادرة لمساعدة الحكومات على إتمام هذا التوجه "تخضير الاقتصادات" عبر إعادة رسم معالم السياسات وخطط الإنفاق والاستثمارات، وإعادة تركيزها على مجموعة من القطاعات ذات الأولوية التي تتوافق واشتراطات الاستدامة والتخضير سواء للإنتاج أو للوظائف. مثل التكنولوجيا النظيفة، والطاقة المتجددة ومجالاتها الواسعة والتي ترتبط بشكل وثيق بالموارد الطبيعية المتوفرة في الدولة، وكذلك أنشطة خدمات المياه، وخدمات النقل/النقل الأخضر البحري والجوي والبري، وإدارة النفايات وإعادة التدوير، وأنشطة قطاع الإنشاءات/المباني الخضراء، وسلاسل الإنتاج المرتبطة بالزراعة المستدامة والإدارة المستدامة للغابات والمراعي والمصايد. وقد قدرت الكلفة العالمية لتمويل أنشطة التحول العالمي صوب تخضير الاقتصاد باستثمارات بحوالي 1.0% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومن خلال أساليب ووسائل اقتصادية متنوعة وخطط مالية غير تقليدية. (ILO; 2011, 2017)

تؤكد الدراسات والبحوث التطبيقية على وجود عدد من القطاعات الصناعية الواعدة، التي يمكن للدول النامية عموماً بما فيها الدول العربية التعويل عليها للتحول صوب الاقتصاد الأخضر، ودفع النمو، وخلق فرص العمل الخضراء، واستقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات العابرة للحدود – فوق الوطنية، والتي تتركز بشكل أساسي في قطاعات: الطاقة المتجددة، والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية، والأمن الغذائي، وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (UNCTAD 2011)

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة لقيام العديد من دول العالم (المتقدمة والصاعدة والنامية) بتخصيص العديد من الأطر المؤسسية والتنظيمية والمالية لتسهيل الإتمام والتحول السلس للاقتصاد والعمالة صوب الأنشطة الخضراء. في دلالة واضحة على وجود الإمكانية لكافة الدول وعلى اختلاف قدراتها ومواردها وامكاناتها المالية والبشرية والمؤسسية على التحرك صوب تلك التوجهات (حال توفر الإرادة لذلك). بما يمكن أن يكون دليل وخطة عمل مزودة بآليات محددة وواضحة للتنفيذ بالنسبة لحالة الدول العربية. فعلى مستوى الدول المتقدمة، فقد قامت أستراليا بالتوجه نحو توسيع الممارسات الخضراء في قطاعات البناء والنقل والطاقة، وإقرار برامج محددة الأهداف تستهدف خلق وظائف خضراء للشباب العاطل عن العمل لمدة طويلة، عبر إقرار برنامج بتمويل قدره 94 مليون دولار لخلق عدد 50 ألف فرصة عمل خضراء، كما أقرت الحكومة برنامج التدريب على الوظائف الخضراء (لمدة 26 أسبوع) للحصول على المهارات المؤهلة للحصول على وظيفة خضراء في المستقبل، كما تم تخصيص نسبة ثابته من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل تلك التوجهات (نحو 0.87%). كذلك الحال في اليابان التي خصصت نحو0.74% من ناتجها الإجمالي (بما يعادل 12.5 مليار دولار) لتمويل المبادرات الخضراء وتكنولوجيا ادخار الطاقة وتكنولوجيا الطاقة الجديدة؛ وإنشاء سكك حديدية عالية السرعة؛ والاستثمار في ادخار الطاقة والطاقة الجديدة؛ والبحث والتطوير؛ بما في ذلك احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، ويقدر عدد الوظائف المتوقعة في هذا المجال بنحو 1 مليون وظيفة. كذلك فقد قامت كوريا كنموذج للدول الصاعدة الساعية لحجز موضع قدم لها في العالم الجديد، بإقرار خطة استثمارية "الصفقة الخضراء الجديدة" لخلق نحو 960 ألف فرصة عمل خضراء، وأولوية الاستثمار (محدد المخصصات) في مجالات وأنشطة: الطاقة المتجددة وحفظ الطاقة بقيمة نحو 5.8 مليار دولار، وانشطة اصلاح الغابات بقيمة نحو 7.1 مليار دولار، وإدارة موارد المياه بقيمة نحو 690 مليون دولار، وعمليات اصلاح الأنهار بقيمة نحو 10 مليار دولار. كما خصصت نحو 7.0% من ناتجها الإجمالي لتمويل تلك الأنشطة الخضراء. كما قامت الدولة بتوجيه كامل وشامل لقطاعاتها وهياكلها الاقتصادية والإنتاجية تجاه الاقتصاد الأخضر (الأقل كربوناً). عبر تقديم وإتاحة الدعم لمشروعات تطوير وإبداع التكنولوجيا الخضراء، وخلق الوظائف الخضراء، وكذلك توسيع الممارسات الإنتاجية الخضراء كإعادة استخدام المخلفات – Zero-waste economy، وممارسات الاقتصاد الدوار Circular Economy – المستندة إلى أنشطة البحوث والتطوير. إضافة إلى تخضير سلاسل التوريد والقيمة وتوسيع مستويات التمويل والدعم الفني والمعلوماتي للأنشطة والأعمال الخضراء. (أبوشماله، 2016)

سادساً: متطلبات خلق فرص العمل الخضراء: الأبعاد التمويلية والمؤسسية

تمثل قضية تمويل التحول الاقتصادي صوب الهياكل الإنتاجية أو التشغيلية الخضراء تحدياً إضافياً للدول الراغبة في إتمام هذا التحول، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية، سواء تلك غير القادرة فيما يتعلق بالموارد التمويلية، والتي تواجه إشكالات العجز الدائم في موازينها العامة، أو تلك التي قامت ببناء هياكلها الاقتصادية والإنتاجية وكذلك المجتمعية على قطاعات وأنشطة غير مستدامة/كثيفة الكربون، يمثل التخلي عنها فقدان لمزايا أو لمنافع يصعب التخلي عنها. كما هو الحال في معظم الدول العربية المنتجة للنفط.

وقد دلت التجارب الدولية على وجود عدة آليات تدفع الأنشطة الاقتصادية صوب استيفاء متطلبات الاقتصاد الأخضر، وتدعم في الوقت ذاته الموازنات المالية للحكومات، لمساعدتها في تطبيق عمليات التحول المنصف للعمالة ولأسواق التشغيل، وأهمها وضع حدود قصوى للانبعاثات وفرض ضرائب الكربون التي تربط معدلات الضرائب المفروضة بمعدلات الانبعاثات الكربونية للأنشطة الاقتصادية، حيث يمتد تأثير هذه التدابير

أو الإجراءات لتعديل وتغيير سلوك المؤسسات الإنتاجية والمستهلكين، إضافة لدوره في توفير عوائد يمكن إعادة استثمارها في تطوير وتوسيع استخدامات التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بالطاقة المتجددة والتي يمكن بدورها أن تعيد توليد المزيد من فرص العمل الخضراء والمستدامة.

وقد أكدت الدراسات أن آلية فرض ضرائب الكربون وإقرار خطط إلزامية لتحديد مستويات قصوى للانبعاثات والإتجار بها. إذا كانت مترافقة بتدابير لدعم خلق الوظائف مثل خفض كلفة العمل (دون الأجور)، فإنه بوسعها زيادة عدد الوظائف بنحو 14.3 مليون فرصة عمل خضراء ومستدامة على مستوى العالم بواقع 2.6 مليون وظيفة. في الدول المتقدمة، وبنحو 11.7 مليون وظيفة في الدول النامية والصاعدة، خلال فترة خمس سنوات فقط. كما تجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو تخضير المشروعات والأنشطة الصناعية على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، قد حقق وفراً في التكلفة بنحو 23%. وهو ما يؤكد الأفق المرتفع لمثل تلك التوجهات والإجراءات في استعادة العلاقة بين إقامة مسار نمو مستدام واستحداث المزيد من الوظائف الخضراء وكذلك المستدامة. (ILO;2011) كما يمكن إعادة توظيف أو ترشيد الموارد المالية المخصصة في الموازنات المالية لمعظم الدول العربية كمخصصات لدعم الوقود الأحفوري أو لتوفير المبيدات غير العضوية، تحقيقاً لذات الأغراض السابقة، مع مراعاة خصوصية كافة الشرائح المجتمعية الأكثر هشاشة التي قد تتضرر جراء تلك السياسات. حيث أشار تقرير سابق معني برصد الدعم المقدم للطاقة والوقود في العالم، إلى استحواذ دول الشرق الأوسط (التي تمثل الدول العربية مكونها الأكبر) على المرتبة الأولى كأكبر الأقاليم المقدمة للدعم، حيث بلغت قيمة ذلك الدعم لعام 2014 نحو 237 مليار دولار، وهو ما يمثل نحو 48.0% من اجمالي قيمة الدعم العالمي المقدم لذلك القطاع، كما مثل هذا الدعم نحو 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المصدرة للنفط، ومثل نحو 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المستوردة للنفط (IMF,2014)، وبذلك يظهر أن الموارد المالية العربية ضمن هذا البند فقط قادرة في حال إعادة توجيهها بشكل كفء وفعال، على تصويب مسار الإنتاج والوظائف صوب الاقتصاد الأخضر.

إضافة الى أن توجه الدول العربية نحو تضمين معايير البعد البيئي وضوابط البصمة البيئية ضمن معايير وتشريعات الانتقاء والتوجيه للأنشطة الاقتصادية الأولى بالرعاية من جانب الدولة (الدعم من خلال التمويل أو الأولوية في التعاقدات الحكومية، إلى ما غير ذلك) سيكون له مردود سريع وفعال على مستويات التحول واستحداث المزيد من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية. من جانب أخر تدل تطبيقات الاقتصاد الأخضر أو الصناعات الخضراء أو السلاسل الخضراء على حقيقة غاية في الأهمية وهي ارتباط معظم أنشطتها بالموارد المحلية المتاحة وكذلك قابليتها العالية للتجزئة، ومن ثم توليد المزيد من الوظائف الخضراء، إضافة لتوافقها مع منهجيات بناء العناقيد الإنتاجية وتحسين التقانة وتنمية مستويات التشبيك الوطني والإقليمي والدولي. وهو ما يعني مساهمة ذلك التحول ذاته في تسريع مستويات التحول الهيكلي في الدول العربية لهياكل الإنتاج والتقانة وكذلك لهياكل الوظائف. دون أن يفرض ذلك أعباء مالية على كاهل الموازنات العامة للدول العربية. بل إنه سيرفع من كفاءة استخدام مواردها المالية والبشرية.

إضافة لما سبق فقد قامت العديد من الدول المتقدمة والصاعدة باتباع آليات متنوعة لتيسير الانتقال العادل صوب الوظائف الخضراء، والتي يمكن الاسترشاد بها عربياً. مثل تقديم الدعم اللازم للمشروعات أو للأنشطة الاقتصادية التي تقوم على تطوير وإبداع تكنولوجيات خضراء واعدة تتوافق واستحقاقات تغير المناخ، وتوفير برامج واسعة ومنتشرة جغرافياً على مستوى الدولة لتدريب وإعادة تأهيل العاطلين والداخلين الجدد لسوق العمل على الأنشطة أو المشروعات الخضراء، إضافة الى تبني تطبيقات إعادة استخدام وتدوير كافة أنواع المخلفات، ودمج معايير البصمة البيئية في نظم الإنتاج والتشغيل.

سابعاً: الخاتمة: مستقبل الوظائف واستدامتها في الدول العربية

أظهرت الدراسة وجود اختلالات جوهرية في مسار التنمية العربية، كانت سبباً في قصور مستويات التشغيل وانتشار وتنامي البطالة بين الدول والمجتمعات العربية لاسيما الشباب والمتعلمين منهم خاصةً، وكذلك نمو قطاعات واسعة غير مهيكلة لامتصاص جزء من ذلك الفائض في المعروض الذي لم يجد بدوره طلباً في سوق العمل ضمن مظلة القطاع الرسمي المهيكل. كما أن تلك الاختلالات أسست لأسواق عمل ووظائف غير خضراء وغير قادرة على الاستدامة في الدول العربية، وهو العبء الذي ستواجه تداعياته الأجيال القادمة والقادمون الجدد لسوق العمل العربي. حيث ارتبط مسار التنمية في الدول العربية بإقامة هياكله الإنتاجية ومن ثم التشغيلية على أنماط إنتاجية غير خضراء لا تلبي متطلبات الاستدامة في أي من جوانبها الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية. واتسمت في معظمها بكثافة استخدامها للطاقة، وتأخرها التكنولوجي. وهي الأمور التي أدت في المحصلة إلى قصور إمكانات نمو تلك الانشطة ومن ثم عدم قدرتها على استحداث المزيد من فرص العمل بشكل عام والخضراء منها بشكل خاص.

إن أبرز ما يواجه موضوع مراعاة الأبعاد البيئية ومتطلبات الاقتصاد الأخضر (ومن ثم خلق الوظائف الخضراء) في الإنتاج ، يتمثل بشكل أساسي في كلفة الإنتاج وأثرها على هيكل المهارات والوظائف المطلوبة في سوق العمل، وهو الأمر الذي يمكن التعامل معه أو التأثير فيه من خلال التزام الدول والحكومات بالدعم والمساندة لكلفة التحول من الأنماط والهياكل الإنتاجية والتشغيلية القائمة، الى نظيرتها القائمة على أسس الاقتصاد الأخضر، وذلك عبر صناديق أو مؤسسات تمويلية أو تنموية لدعم ما يمكن أن يطلق عليه التحول العادل نحو الاقتصاد الأخضر، وهي الآلية التي طبقتها بالفعل كافة الدول المتقدمة والصاعدة دون استثناء للتوفيق بين متطلبات الاستدامة وتحول وتغير أنماط الإنتاج، وكلفة وأعباء واشتراطات هذا التحول.

أظهر تحليل واقع أسواق العمل وهياكل الاقتصاد في الدول العربية أن التوفيق بين خلق الوظائف القادرة على تلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر والاستدامة وتحفيز أسواق العمل يكمن في تأسيس مسار استراتيجي يقوم على تحفيز النمو الأخضر المشترك المستدام، القائم بدوره على إرساء التوازن السليم والمنضبط بين ثنائيات: التكنولوجيا والعمالة، الأجور الحقيقية والإنتاجية، رأس المال والعمل. وذلك ضمن توجه واضح لتوطين وتوسيع الأنشطة الاقتصادية قليلة الكربون أو الخضراء، وكذلك في ضوء مراعاة طبيعة هياكل ومزايا الدولة التنافسية، وطبيعة هيكلها الانتاجي والديمغرافي، وكذلك في ضوء اشتراطات ومعايير العمل اللائق الذي يضمن الاتزان بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، أو بين ضمانات إرساء نمو مستدام مدفوع بنمو الإنتاجية، واستحقاقات العامل في العمل في بيئة أمنة وأجر يلبي احتياجاته ويرتبط بإنتاجيته، وضرورة تطوير وتنويع هياكل الإنتاج صوب القيمة المضافة الأعلى، بما يدفع في المحصلة نحو تطوير وتنويع الطلب على العمالة العربية، وزيادة انتاجيتها، وكذلك تطوير مستويات الانخراط في سلاسل الإنتاج العالمية الخضراء وإيجاد مستويات أرقي من التعاون بين الدول العربية والدول المتقدمة، بحيث تقوم الدول العربية بإعادة تعديل سياساتها الداخلية لتشتمل على خلق الأنشطة وفرص العمل الخضراء كهدف اقتصادي واجتماعي رئيسي، مع التزام الدول المتقدمة بتعديل سياستها الوطنية الميسرة للنمو والتشغيل في الدول العربية لاسيما في مجالات التجارة والمساعدات الاقتصادية والفنية وبخاصة ما يتعلق بنقل التكنولوجيا المواكبة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر.

يفرض كل ما سبق على حكومات الدول العربية الاضطلاع بدور محوري في قيادة هذا التحول بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين، حيث يتوجب عليها تهيئة بيئة وطنية تمكينية (تشريعية ومؤسسية وتنظيمية) للاستثمار الأخضر

ومن ثم للوظائف الخضراء. وذلك عبر تحديد واختيار مزيج السياسات المحفز لنمو الأعمال وتعديل مستويات التكاليف والعوائد الخاصة بالأنشطة الاقتصادية الخضراء. كما تبقى عمليات التحول العادل وخلق الوظائف الخضراء مرتهنة إلى حد بعيد بمحدد أساسي يتمثل في القدرة على تعديل أقطاب ومرتكزات النمو الاقتصادي في الدول العربية، بحيث تتحول قيادة هذا النمو نحو الأنشطة الاقتصادية القائمة على أسس ومتطلبات الاقتصاد الأخضر منخفض الكربون.

المراجع العربية

العباس، بلقاسم (2015): "ورقة خلفية حول "مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية" ضمن إعداد الإصدار الثاني لتقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي – المعهد العربي للتخطيط – الكويت– 2015.

منظمة العمل الدولية (2017): " العمل في مناخ متغير: المبادرة الخضراء"، مؤتمر العمل الدولي، الأمم المتحدة، التقرير الأول، الدورة 106، 2017.

أبوشمالة نواف (2015):" ورقة خلفية حول الإدارة الاقتصادية للقطاع الزراعي والصناعي في الدول العربية" ضمن إعداد الإصدار الثاني لتقرير التنمية العربية: الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي – المعهد العربي للتخطيط – الكويت– 2015.

أبوشمالة نواف (2019):" ورقة خلفية حول نموذج مقترح لتفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية" – تقرير التنمية العربية – الكويت 2012.

منظمة العمل الدولية (2013): "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء" التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، مكتب العمل الدولي، الأمم المتحدة، 2013.

الامم المتحدة – منظمة العمل الدولية: " عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة تعزيز الوظائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة النتائج الانمائية 2010 –2011 " – منظمة العمل الدولية – المكتب الاقليمي للدول العربية جنيف – 2013. ص. ص. 11–19، 21 – 27.

منظمة العمل الدولية، (2012): " الآفاق الاقتصادية العالمية وبرنامج العمل اللائق"، البند الثاني من جدول الأعمال، الوثيقة GB.316/WP/SDG/1 –جنيف – نوفمبر 2012.

الامم المتحدة –منظمة العمل الدولية: " بناء مستقبل مستدام بالترافق مع العمل اللائق في آسيا والمحيط الهادئ" – منظمة العمل الدولية – مكتب العمل الدولي – الاجتماع الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (15) – اليابان –كيوتو – ديسمبر 2011–ص. ص. 2–6، 9 –19.

الامم المتحدة –منظمة العمل الدولية: "المسح العام بشأن معايير التشغيل –سياسات التشغيل" – الطبعة الاولى – منظمة العمل الدولية – جنيف – 2010. ص. ص. 144–164.

منظمة العمل الدولية (2013): "مواجهة أزمة الاقتصاد وفرص العمل العالمية"، الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية –مكتب العمل الدولي، الدورة 317، الوثيقة: GB.317/WP/SDG/2، فبراير 2013. .

الامم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) "إطار عمل مقترح لإعداد خارطة الطريق للاستثمار في الاقتصاد الاخضر في المنطقة العربية" – الاسكوا –المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة – عمان 2–4 ابريل 2014، E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/4–12 مارس 2014

منظمة العمل الدولية: "تعزيز فرص العمل: حماية الاشخاص سياسات الاستخدام" منظمة العمل الدولية – جنيف – ديسمبر 2013.

أبوشماله، نواف (2016): "الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية"، سلسلة إصدارات جسر التنمية، عدد 125، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2016.

العباس، بلقاسم، نواف أبو شماله (2019): "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (1)، المعهد العربي للتخطيط، يناير 2019.

المراجع الأجنبية

(UNISDR,2017)"National Disaster Risk Assessment: Words into Action Guidelines". (https://www.unisdr.org/files/52828_nationaldisasterriskassessmentwiagu.pdf)

Nordic Environnent Finance Corporation-NEFCO (2019). Annual review 2018.Helsinki: NEFCO.

About the EPI: Careful measurement of environmental trends and progress provides a foundation for effective policymaking. The 2018 Environmental Performance Index (EPI) ranks 180 countries on 24 performance indicators across ten issue categories covering environmental health and ecosystem vitality. These metrics provide a gauge at a national scale of how close countries are to established environmental policy goals. The EPI thus offers a scorecard that highlights leaders and laggards in environmental performance, gives insight on best practices, and provides guidance for countries that aspire to be leaders in sustainability.

energy information administration- EIA, 2019; data base, https://www.eia.gov/beta/international/data/browser/#/

Hamilton،Kirik and others; (2005); "Where is the Wealth of Nations? Measuring Capital for the 21st Century", World Bank 2005.

http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf

http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=916&menu=35

https://epi.envirocenter.yale.edu/epi-report-2018/chapter-3-results/20-country-performance

https://www.unisdr.org/files/20108_ar.pdf

The Atlas of Economic Complexity (2015); "Product Complexity Rankings", HS92, (www.atlas.media.mit.edu/en/rankings/hs92)

IMF,(2014); "Subsidy Reform in the Middle East and North Africa Recent Progress and Challenges Ahead", https://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1403mcd.pdf

UN,2018," https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences"

UNCTAD, (2015): "Extractive Industries and Sustainable Job Creation ". https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/suc_OilGasMine2015_bgNote_en.pdf

UNEP, ILO, IOE, ITUC Green Jobs Initiative (September 2008); Green Jobs: Towards Decent Work in a Sustainable, Low-Carbon World, ISBN: 978-92-807-2940-5 Job Number: DRC/1069/PA UNEP/ILO/IOE/ITUC, September 2008.

World economic forum, (2018), data base, www.weforum.org

United Nations Environment Program (2012): "GREEN ECONOMY IN THE ARAB REGION", Fareed Bushehri, Regional DTIE Officer, (UNEP) Regional Office for West Asia (ROWA), TEEB Capacity-building Workshop for MENA Region. 21 23-FEBRUARY 2012، BEIRUT، LEBANON.

United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). 2019, "UN CLIMATE CHANGE ANNUAL REPORT', https://unfccc.int/sites/default/files/resource/UN-Climate-Change-Annual-Report-2018.pdf

Wendling, Z. A., Emerson, J. W., Esty, D. C., Levy, M. A., de Sherbinin, A., et al. (2018). 2018 Environmental Performance Index. New Haven, CT: Yale Center for Environmental Law & Policy. https://epi.yale.edu/

world economic forum WEF,(2018) : "The Global Competitiveness Report 2018" http://www3.weforum.org/docs/GCR2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2018.pdf

سياسات عربية (2016). " المفاوضات المناخية العالمية: تنمية في النصوص وشكوك في التطبيق"، عدد 21، يونيو 2016. https:// (siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue021/Documents/Siyassat21-2016_sokrani.pdf

Arab development portal2019) ,), http://data.arabdevelopmentportal.com/topics/Labor-and-Employment-9/International/

Step feed, (2019), "Arab countries ranked by youth unemployment", https://stepfeed.com/arab-countries-ranked-by-youth-unemployment-7359

ILO,(2017):" DECENT WORK AND DEVELOPMENT FINANCE" file:///C:/Users/Nawaf/Downloads/Report%20Decent%20Work%20and%20Development%20Finance%20(March%202019).pdf

ILO and OECD, (2019), "Development Centre Studies Tackling Vulnerability in the Informal Economy", https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711804.pdf

UNDP, (2019): "Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update", http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf

ملحق رقم (1): تطور معدل البطالة بين الذكور لإجمالي قوة عمل الذكور في الدول العربية وأقاليم مقارنة (%) للفترة 2010 – 2018

الدولة/العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	2.22	2.02	1.91	1.80	1.58	1.37	1.17	1.57	1.71
البحرين	0.44	0.44	0.47	0.45	0.39	0.36	0.34	0.29	0.30
جزر القمر	3.98	4.01	3.94	3.87	3.82	3.74	3.58	3.44	3.45
جيبوتي	11.95	11.79	11.65	11.06	11.08	10.35	10.31	10.47	10.43
الجزائر	8.11	8.37	9.57	8.28	8.99	9.99	8.35	10.01	10.14
مصر	4.77	8.77	9.24	9.80	9.73	9.44	8.89	8.26	7.81
العراق	8.23	7.65	7.22	7.27	7.20	7.34	7.34	7.16	7.19
الأردن	10.47	11.04	10.47	10.59	10.06	11.03	13.37	12.99	13.31
الكويت	1.41	1.48	1.63	1.86	1.93	1.19	0.81	0.73	0.89
لبنان	5.17	5.15	5.12	5.08	5.00	4.97	5.01	4.88	4.95
ليبيا	15.50	17.33	16.85	16.05	14.87	13.81	13.94	14.76	14.91
المغرب	8.95	8.44	8.65	9.11	9.50	9.14	8.84	8.60	8.62
موريتانيا	9.47	9.12	8.63	8.73	8.95	9.58	9.21	9.09	9.10
عمان	3.58	3.31	3.05	2.71	2.41	2.05	1.74	1.71	1.68
فلسطين	23.08	19.16	20.50	20.53	23.87	22.37	22.17	22.22	24.72
قطر	0.14	0.17	0.14	0.09	0.06	0.06	0.06	0.06	0.06
السعودية	3.47	3.32	2.63	2.79	2.77	2.46	2.51	3.02	3.02
السودان	9.68	9.43	9.65	9.62	9.45	9.37	9.22	9.00	9.18
الصومال	14.19	14.24	14.16	14.23	14.06	14.02	13.87	13.53	13.58
سوريا	6.21	6.30	6.46	6.55	6.28	6.20	6.07	5.85	5.99
تونس	10.90	15.06	14.66	13.28	12.67	12.57	12.62	12.58	12.92
اليمن	11.93	12.08	12.22	12.38	12.34	12.92	12.50	12.18	12.05
أقاليم مقارنة									
العالم	5.21	5.06	5.08	5.09	4.93	4.93	4.92	4.74	4.65
الاتحاد الأوروبي	9.54	9.52	10.36	10.78	10.11	9.30	8.37	7.42	6.56

Source: World Bank Data base – 2019.

ملحق رقم (2): تطور معدل البطالة بين الإناث من إجمالي قوة عمل الإناث في الدول العربية وأقاليم مقارنة للفترة 2010 – 2018 (%)

الدولة/العام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الامارات	6.0	6.0	6.0	5.7	5.2	4.8	4.4	7.6	7.5
البحرين	3.7	3.8	3.9	4.0	3.9	3.6	3.5	3.4	3.5
جزر القمر	4.6	4.6	4.6	4.5	4.4	4.3	4.2	4.0	4.1
جيبوتي	13.2	13.3	13.2	12.6	12.6	12.1	12.0	12.1	12.0
الجزائر	19.1	17.3	17.0	16.3	15.6	16.7	18.6	21.1	21.3
مصر	22.1	22.5	24.0	24.2	24.0	24.9	23.7	23.1	23.1
العراق	10.7	11.5	12.5	12.6	12.3	12.5	12.6	12.2	12.3
الأردن	21.8	21.3	20.0	22.2	20.6	22.7	24.2	23.7	23.0
الكويت	2.8	3.4	4.1	4.6	5.0	4.3	5.0	4.7	4.6
لبنان	10.7	10.6	10.5	10.5	10.3	10.2	10.1	9.9	9.8
ليبيا	25.2	26.7	26.6	25.7	24.0	23.0	23.1	24.4	24.6
المغرب	9.5	10.2	9.9	9.6	10.3	10.4	10.7	10.5	10.4
موريتانيا	13.2	13.0	12.6	12.8	13.0	13.5	13.0	12.9	12.9
عمان	10.4	10.7	11.7	12.9	12.9	13.1	13.2	12.6	12.9
فلسطين	26.7	28.3	32.9	35.0	38.4	39.0	44.7	47.3	50.8
قطر	2.7	3.3	2.8	1.5	1.0	0.8	0.7	0.6	0.6
السعودية	17.5	19.1	21.0	20.8	21.7	21.6	21.1	20.0	20.3
السودان	24.6	24.0	23.7	24.0	24.2	24.0	23.7	23.3	23.2
الصومال	16.2	16.2	16.1	16.2	16.1	15.9	15.7	15.4	15.4
سوريا	21.9	21.7	21.3	21.0	21.2	21.4	21.1	20.7	20.6
تونس	19.0	27.4	25.6	23.0	21.5	22.4	23.4	23.1	22.6
اليمن	19.6	20.6	22.3	24.7	26.1	26.5	25.3	24.8	23.5
أقاليم مقارنة									
العالم	5.9	5.8	5.8	5.8	5.6	5.7	5.7	5.5	5.4
الاتحاد الأوروبي	9.5	9.7	10.5	10.9	10.3	9.5	8.7	7.8	7.1

Source: World Bank Data base – 2019

ملحق رقم (3): مؤشرات عامة حول سوق العمل في الدول العربية للعامين 2010، 2016

الدولة/البيان	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (15+)		القوة العامة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)	
	2010	2016	2016 – 2010	2010	2016
مجموع الدول العربية	50.4	51.4	2.7	20.5	23.0
الأردن	41.9	39.2	4.2	17.8	17.5
الامارات	82.2	80.4	5.1	11.4	12.2
البحرين	72.2	71.6	4.3	21.0	21.6
تونس	46.7	47.1	1.3	26.7	26.5
الجزائر	42.4	41.4	1.5	16.9	18.2
جيبوتي	59.3	58.9	2.4	40.1	41.8
السعودية ×	50.1	53.3	5.4	13.1	12.9
السودان	47.5	46.6	2.3	24.5	25.8
سورية	43.1	41.5	1.4–	15.3	14.6
الصومال	46.0	46.1	3.1	19.2	20.4
العراق	46.8	46.3	3.4	19.3	20.0
عُمان	61.9	69.8	8.8	17.0	12.2
فلسطين	40.9	45.6	4.7	18.0	20.9
قطر	86.7	88.6	9.5	12.1	13.4
القُمر	42.1	43.0	3.0	40.9	41.5
الكويت	70.0	75.5	6.1	27.7	27.7
لبنان	45.7	47.1	4.8	23.7	24.3
ليبيا	53.8	52.5	0.6	26.7	24.5
مصر	49.3	47.9	1.9	23.1	23.0
المغرب	49.9	49.1	1.4	26.4	26.1
موريتانيا	49.7	49.4	3.0	30.6	31.3
اليمن	39.5	38.0	2.6	12.7	8.1

المصدر: صندوق النقد العربي (2018): التقرير الاقتصادي العربي الموحد – الملاحق الإحصائية – 2018.

ملحق رقم (4) نسبة العاملين في القطاع الزراعي لإجمالي عدد العاملين في الدول العربية وأقاليم مقارنة لسنوات مختارة للفترة 1995 – 2018 (%)

الدولة	1995	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	6.2	6.2	4.2	4.2	4.1	4.0	3.9	3.8	3.8	3.7
البحرين	1.5	0.6	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.0	1.0
جزر القمر	..	69.4	56.9	57.1	57.2	57.3	57.2	57.1	57.1	56.9
جيبوتي	80.4	74.0	52.8	52.6	52.3	52.0	51.4	50.9	50.4	49.9
الجزائر	25.4	11.7	10.8	10.2	9.7	9.1	8.7	8.3	9.4	9.3
مصر	33.4	32.7	29.2	27.1	28.0	27.6	25.8	25.6	25.0	24.9
العراق	12.8	5.5	21.1	20.7	20.4	20.2	19.5	19.2	19.0	18.9
الأردن	13.0	6.3	3.8	3.7	3.7	3.6	3.6	3.5	3.5	3.5
الكويت	1.8	3.8	2.5	2.4	2.4	2.4	2.3	2.3	2.3	2.3
لبنان	5.2	1.8	13.0	12.9	12.8	12.7	12.6	12.4	12.2	12.1
ليبيا	8.1	3.0	8.6	8.3	8.3	8.3	8.3	8.2	8.0	7.9
المغرب	57.4	25.5	39.8	39.2	39.1	38.8	38.7	38.5	38.3	38.1
موريتانيا	54.1	50.3	58.4	57.6	57.3	56.2	55.4	56.0	55.7	55.4
عمان	41.2	28.9	5.2	5.1	5.0	5.0	4.8	4.8	4.8	4.7
فلسطين	..	4.8	11.9	11.5	10.5	10.4	8.7	7.4	6.7	6.7
قطر	1.7	0.7	1.4	1.4	1.4	1.3	1.2	1.2	1.3	1.2
السعودية	6.3	4.3	4.3	4.4	4.4	5.3	6.1	5.0	4.9	4.9
السودان	65.4	51.5	44.6	44.3	43.9	44.0	43.7	43.4	43.2	43.1
الصومال	..	..	72.3	72.4	72.5	72.7	72.6	72.5	72.5	72.4
سوريا	30.5	20.0	13.2	13.9	14.7	14.5	14.6	14.6	14.7	14.7
تونس	26.5	20.6	16.4	17.1	15.4	14.9	15.0	15.0	15.0	15.0
اليمن	55.3	36.0	30.2	29.7	29.4	29.2	30.7	34.2	35.3	35.5
العالم العربي	33.6	22.3	23.1	22.3	22.2	22.1	21.6	21.5	21.5	21.4
الاتحاد الأوروبي			5.0	5.0	4.8	4.7	4.5	4.3	4.2	4.2
العالم	..	..	32.2	31.3	30.5	29.7	29.2	28.8	28.4	28.3

Source :World Bank Data base – 2019.

ملحق رقم(5): تطور مستويات التعقيد الاقتصادي ECI للدول العربية وعدد من دول المقارنة لسنوات مختارة للفترة 1980 – 2017

الدولة	1980		1990	2000	2010	2017	
	القيمة	الترتيب/99 دولة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	الترتيب/ 129 دولة
اليابان	1.88	4	2.39	2.53	2.11	2.30	1
ألمانيا	2.08	1	2.19	2.26	1.88	2.07	3
سنغافورة	0.16	38	0.72	1.55	1.58	1.68	4
النرويج	1.02	18	1.03	0.77	0.63	1.09	22
السعودية	−2.14	99	0.01	−0.10	0.15	0.74	29
قطر	0.30	62	0.10	−0.56	−0.32	0.03	42
الإمارات	0.17	68	−0.22	−0.40	0.02	0.12	54
الكويت	0.11	44	−0.14	−0.38	−0.27	0.11	57
لبنان	0.58	28	0.22	0.009	0.25	0.08	60
عمان	−0.12	78	−0.01	−0.62	−0.21	−0.06	64
الأردن	0.90	25	0.32	−0.22	0.24	−0.14	65
تونس	−0.07	45	−0.03	−0.33	0.07	−0.28	69
مصر	−0.37	70	−0.53	−0.36	−0.22	−0.31	72
سوريا	−0.40	52	−0.54	−1.02	−0.50	−0.74	88
الجزائر	−0.75	85	−0.64	−0.84	−1.15	−0.81	94
المغرب	−0.16	53	−0.38	−0.65	−0.54	−0.89	99
موريتانيا	−1.24	82	−1.46	−0.73	−1.79	−0.96	103
السودان	−1.25	84	−0.97	−1.44	−1.80	−1.45	120

www.oec.world – Economic complexity Index – database – 2019 Economic complexity Index – ECI: http://atlas.media.mit.edu/en/rankings/country.

ملحق رقم (6): تطور متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون – (طن) لسنوات مختارة للفترة 1990 – 2014 للدول العربية ودول مقارنة

الدولة	1990	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	3	3.3	3.3	3.5	3.5	3.7
البحرين	25.1	23.6	22.4	20.5	23.8	23.4
كندا	15.7	15.7	15.6	14.9	14.7	15.1
القمر	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
جيبوتي	0.5	0.6	0.5	0.6	0.7	0.8
مصر	1.3	2.4	2.5	2.5	2.4	2.2
العراق	2.7	3.6	4.2	4.7	4.9	4.8
الأردن	2.9	2.9	2.9	3.1	2.9	3
الكويت	24.3	29.9	28.5	30.1	27.3	25.2
لبنان	3	4.6	4.5	4.6	4.3	4.3
ليبيا	8.3	10	6.4	8.5	9.1	9.2
موريتانيا	0.4	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7
عمان	6.3	15.6	16.7	17.1	16.5	15.4
فلسطين	. .	0.5	0.6	0.5	0.6	0.6
قطر	24.7	40.7	41.2	44.6	37.8	45.4
السعودية	11.4	18.9	17.7	19.4	18.1	19.5
الصومال	0.1	0.1	0	0	0	0
السودان	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
سوريا	3	2.9	2.7	2.2	1.8	1.6
تونس	1.6	2.6	2.4	2.5	2.5	2.6
الإمارات	28	19.4	19.1	19.8	19	23.3
الولايات المتحدة	19.3	17.4	17	16.3	16.3	16.5
اليمن	0.8	1	0.8	0.7	1	0.9

UNDP, (2019): "Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update", http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf